الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس – المدية -

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية

# المطبوعة البيداغوجية لمقياس علم المصطلح

لطلبة السنة أولى ماستر

تخصص : تعليمية اللغـات

ليسانيات عربية

الدكتورة : فايزة حسناوي

27 نوفمبر 2024

المجلس العلمي للكلية

أد : بشير بوعمرو

رئيس المجلس العلمي

الموسم الدراسي : 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين وبعد، تلعب مفاهيم المصطلحات دورا بالغ الأهمية في تبليغ المعرفة وترسيخها بالنسبة للأفراد والمجتمعات ونحن مقبلون على القرن الواحد والعشرين وما يشهده من تطور حضاري عام وتطور علمي دقيق خاص.

ومن خلال مواضيع المطبوع البيداغوجي الذي بين يدينا سنحاول التطرق إلى الأهداف العامة لتدريس مفاهيم المصطلحات وبخاصة في الجامعة كما نضع بين أيدي طلبتنا الأعزاء مجموعة من المحاضرات في مقياس "علم المصطلح" الموجهة لأفواج السنة الأولى الماستر، تخصص لسانيات عربية، وتعليمية اللغات، وهي موافقة للبرنامج الوزاري، المقررة بعدما قمت بتدريس هذا المقياس طيلة الموسم (2021-2022) وهملت على ترتيبها وتنقيحها بالاستفادة مما هو مبثوث في المصادر والمراجع المتخصصة.

ومن جملة الأسباب الموضوعية والمنهجية التي دفعتني إلى لم شتات هذه المحاضرات المتناثرة في مطبوع بيداغوجي واحد أذكر:

- تزويد الطلبة بسلسلة محاضرات تثري رصيدهم المعرفي في هذا المقياس المعرفي، وتكون لهم عونا على التعمق في قضايا علم المصطلح، النظرية منها والتطبيقية
- المكانة المركزية للمصطلح العلمي في اكتساب المعارف، وتلقي الفنون، فالمصطلحات مفاتيح العلوم وأدواتها، ولا يمكن تحصيل أية معرفة دونما فقه لمصطلحاتها.
- حداثة علم المصطلح نسبيا مقارنة بغيره من العلوم اللسانية التطبيقية، وأهميته البالغة في هيكلة المعرفة عموما، فإذا كانت الفلسفة "أم العلوم" فإن علم المصطلح هو "علم العلوم"، وذلك لارتباطه الوثيق بجملة من التخصصات اللغوية، وغير اللغوية، كصناعة المعاجم، والسيميائيات، والترجمة، والمنطق، والأنطولوجيا، والتوثيق والمعلوميات وحاجة كل العلوم والآداب والفنون إلى استثمار نظرياته وأسسه في تكوين لغة متخصصة تخضع لمعايير التقييس والتوحيد.

ومن الأهداف التي يسعى هذا المؤلّف البيداغوجي إلى تحقيقا:

- التعريف بالمدارس المصطلحية الحديثة واتجاهاتها المتباينة، وبيان جهود روادها، وأهم إسهاماتهم في ترقية البحث المصطلحي في العصر الحديث.

- رصد أشكال طواعية اللغة العربية في التوليد المصطلحي وعرض سبل ترقيتها في عصرنا هذا، لتصير قادرة على التعبير عن شتى المستجدات العلمية في مختلف الميادين.
- ربط الصلة بين الجهود التراثية في عملية الاصطلاح وبين الإتجاهات الغربية الحديثة لعلم المصطلح، قصد ضمان مواكبة الأمة العربية للتطور العرفي الحاصل في شتى العلوم والمعارف.

لهذا يأتي محتوى هذه الدروس ليدعم تكوين الطالب في هذا التخصص ولينمي مداركه العلمية ويحقق هدف معرفي يتمثل في تعرفه على علم المصطلح وفروعه، كما يوسع من مهاراته اللغوية فيتعلم الطرائق المثلى لوضع المصطلح وشروط صناعته. وهذا من خلال جملة من الموضوعات التي يأتي سردها في برنامج المقرر الدراسي الآتي.

**برنامج المقرر الدراسي**

1. مدخل إلى علم المصطلح
2. علم المصطلح ومدارسه
3. الأسس الابستمولوجية للمصطلح
4. الأسس التاريخية.
5. الأسس الفلسفية
6. الأسس المنهجية للمصطلحية
7. ترجمة المصطلح ووسائل توليده
8. الترجمة والتعريب
9. الإشتقاق
10. الإحياء
11. التعريف المصطلح
12. توحيد المصطلح اللساني
13. الصناعة المصطلحية وتقنياتها
14. توظيف التراث في ترجمة المصطلح

# مدخل مصطلحي

لقد تعددت كالعادة، التسميات الموضوعة للدلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات (دراسة التسميات والمفاهيم)، فظهر: البحث المصطلحي، البحث الاصطلاحي، علم المصطلح، علم المصطلحات، المصطلحية، المصطلحات، المصطلحاتية، ...إلخ.[1]

وهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية المعبرة عنها، ويعود تعدد تسميات هذا العلم إلى مشكلة تعدد المصادر وعدم التنسيق بين المترجمين والمصطلحين.

وإليك تفصيل بعض هذه التسميات:

**1- علم المصطلح:**

إن علم المصطلح تسمية تراثية سيق إليها المحدثون وهم العلماء الذين تلقوا قواعد رواية السنة وضوابطها عن السلف فهذبوها ورتبوها وجمعوها في مصنفات مستقلة سميت فيما بعد علم مصطلح الحديث.[2]

فهذا المصطلح كان يتعلق بعلوم الحديث والرواية والمتون والأسانيد والحديث النبوي الشريف وأصوله، حيث ذكر السيوطي في كتاب الاتقان في علوم القرآن: "وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه حتى تحلى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير الذي هو كمصطلح الحديث فم يدونه أحد لا في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علامة العصر القاضي جلال الدين البلقيني رحمه الله"[3]، وهذا الشاهد دليل على معرفة لفظ مصطلح الحديث واستعماله للآلة على علم مصطلح الحديث.

"وحديثا صارت تسمية علم المصطلح تسخر كمقابل لـ terminologie لاسيما عند الذين اعتادوا ترجمة العنصر أو اللاحقة (logie) بـ(علم)". [4]

---

(1) يوسف مقران، **المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات**، درا مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، دمشق، جرمان، ط1، 2007، ص17.

(2) **مرجع نفسه**، ص17.

(3) **مرجع نفسه**، ص18.

(4) **مرجع نفسه**، ص18.

2- **المصطلحية:**

أما المصطلحية فقد استعملها محمد الشاوش ومحمد عُجينة في مقابل (Nomenclature) إذ يورد أنها في صدد ترجمتها قول فرسينادي سويس الآتي: "تمثل اللغة في نظر بعضهم، إذا أرجعت إلى مبدئها الأساسي، مُصطلحية أي قائمة من الكلمات موافقة لعدد مماثل من الأشياء".[1]

كما وردت هذه التسمية عند ع.س المسدي بمفهوم مغاير شيئا ما عما سبق، إذ يضيف إليه مشيرا في الهامش إلى أنها مقابل (Terminologie) ومعتبرا إياها علما وذلك في قوله:

"[...] غير أن رديما يلامس هذا الحقل الاختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحية فهذه علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب ك فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيعي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي".[2]

كما ستخدمها عبد القادر الفاسي الفهري وهو يعلن بقوله:

"[...] إلا أن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي وأن توليد وتوالدُ المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظرية ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية".[3]

3- **المصطلحاتية والاصطلاحية:**

وقد اقترحت تسميات غير هذه منها اصطلاحية، مصطلحاتية، جاءت هاتان التسميتان في مقابل لـ: حلام الجيلالي، إذ يعمد إلى تعريف (علم المصطلح) كالآتي: "المصطلاحاتية لغة: مصدر صناعي من كلمة (مصطلحات) في حالة الجمع للدلالة على العلم أو المذاهب أو الفن الخاص بنشاط من الأنشطة المعرفية.

واصطلاحا: هي عبارة عن اتفاق قوم (مختصين) على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول".[4]

"فهكذا نلاحظ أن ما دعاه أولئك المصطلحية يسميه الباحث هنا المصطلحاتية لكنه يخلط مرة أخرى إذ نلاقيه يورد هذه التسمية بنفسها مقابل (Terminigraphie) مواصلا تعريفه لعلم المصطلحات:

---

(1) يوسف مقران، **مرجع سابق**، ص19.

(2) **مرجع نفسه**، ص19.

(3) **مرجع نفسه**، ص21.

(4) **مرجع نفسه**، ص22/21.

[...] فرع تطبيقي خاص أو مصطلحاتية (Terminographie) وهو مجموع المصطلحات التي تمثل المفاهيم أو الأشياء الخاصة بميدان من المعارف أو النشاط الإنساني...". [1]

4- **المصطلحيات:**

أما تسمية المصطلحيات فهي مبنية قياسيا على اللسانيات والرياضيات والصوتيات هذا وفق القاعدة القياسية التي شد ما ألح عليها عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله في قوله: "تفضل الكلمة المُوَلدّة التي اعتمد في وضعها على سنن العرب في اشتقاقاتهم وطرق توليدهم وتترك الطرق التي لم يعرفها العرب كزيادة اللواحق غير المعروفة في لغة العرب [...]، أما العلوم فإن العلماء تعودوا أن يضيفوا لفظة "علم" إلى الموضوع الخاص.

واختصروا ذلك بأن استعملوا ياء النسب وصيغة جمع المؤنث السالم، مثل: علم الطبيعة=الطبيعيات/علم الرياضة = الرياضيات أو على صيغة جمع التكسير: المناظر=البصريات".[2]

وهذا للحفاظ على خواص اللغة وأساليبها وإثرائها بمصطلحات توافق القوالب العربية الأصيلة.

فهكذا يمكن إطلاق تسمية (المصطلحيات) على العلم وتسمية (المصطلحية) على الكشوف المصطلحية الخاصة بكل علم، أي قائمة من كلمات تابعة له، وقيد كل من يضاف إلى المصطلح (بالمصطلحي)، وكذلك على المصطلحيات، دائما على غرار (اللسانيات). [3]

وهذا ما كان يدندن حوله الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عليه رحمة الله، حيث كان يدعو إلى استثمار الزاد والتراثي أولا مع عدم إحداث القطيعة مع اللسانيات الحديثة.

---

(1) يوسف مقان، **مرجع سابق**، ص21-22.

(2) **مرجع نفسه**، ص22-32.

(3) **مرجع نفسه**، ص22.

# محاضرات في علم المصطلح

# المحاضرة الأولى

# مدخل إلى علم المصطلح

## تمهيد:

إن التقدم في المعرفة البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد يعتمد إلى حدّ كبير على توثيق المعلومات وتبادلها، وتستخدم المفاهيم، التي نعبر عنها بالمصطلحات والرموز، أساساً لتنظيم الأفكار العلميّة وجميع المعلومات الأخرى، غير أنّ هذا التطور السريع في المعارف الإنسانية أدى إلى صعوبة إيجاد مصطلحات كافية شافية، إذ لا يوجد تطابق ولا تناسب بين عدد المفاهيم العلمية المتنامية وعدد المصطلحات التي تعبر عنها، فعدد الجذور في أية لغة لا يتجاوز الآلاف على حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين وهي في ازدياد ونمو مطردين، ولهذا كاه، تلجأ اللغات إلى التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى ما يؤدي إلى صعوبة في تبادل المعلومات وتنميتها، ولهذا كذلك كان لابد من توحيد المبادئ التي تتحكم في إيجاد المفاهيم أو تغييرها وفي وضع المصطلحات المقابلة لها وتعديلها، ومن هنا نشأ علم المصطلح الحديث خلال القرن العشرين، وهو علم حديث النشأة ومازال في طور النمو والتكامل.

### 1- تعريف المصطلح لغة:

تعود كلمة "مصطلح" إلى الجذر اللغوي الثلاثي "صلح" الذي يقول عنه ابن فارس: "الصاد والام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد"، واشتمل لسان العرب لابن منظور على مشتقات هذه المادة، ومن ذلك "وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا واصّلحوا"، وكل هذه المشتقات تفيد معنى الصلح والاتفاق والسلم، وجاء في المعجم الوسيط، "اصطلح القوم على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا".

يتبين أن المصطلح لغة مشتق من الفعل "اصطلح اصطلاحا" أي الاتفاق على معروف، وتواضع عليه، فمعنى الاتفاق مأخوذ من السلم، أمّا معنى المعروف فمأخوذ من نقيض.

### 2- تاريخ الكلمة في اللّسان العربي:

لم ترد كلمتا "اصطلاح" و"مصطلح" في القرآن الكريم أو في الحديث الشريف وحتى في المعاجم اللغوية القديمة، ولكن يكفي أن ننظر في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لكريم، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لنرى أنّ هناك العديد من الألفاظ المشتقة من هذا الأصل قد شاعت في القرآن الكريم.

على الرغم من أنّ كلمتي "اصطلح ومصطلح" لم تردا في القرآن الكريم، أو في الحديث الشريف أو في المعجمات العربية القديمة العامة، ولكن عبد العلي الودغيري ستطاع أن يتتبع استعمالاتها في اللغة العربية، وتوصل إلى نتيجة مفادها:

**أ- اصطلاح:**

ظهر أول مرة في معجم "تاج العروس" للمرتضى الزبيدي، حين قال: "الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر مخصوص"، أما أقدم استخدام لذه الكلمة في التراث العربي، فيتجسد فيما جاء به الجاحظ (ت255ه) عند حديثه عن المتكلمين بأنهم "اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم"، كما اختار ابن جنّي (ت392ه) حول أصل اللغة:"إلهام هي أم اصطلاح"، واستخدمت في كتب اللغة ألفاظ بهذا المعنى مثل: "اصطلاح النحويين واصطلاح اللغويين"، ويتجلى اللفظ أيضا في عناوين المعاجم التراثية المتخصصة مثل كتاب "اصطلاحات صوفية" لعبد الرزاق الكشاني (ت736ه)، و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي (بعد 1185ه).

**ب-مصطلح:**

يعود اقدم استعمال لهذه الكلمة في عناوين الكتب التراثية، كما في: "المقترح في المصطلح في الجدال" لأبي منصور محمد البوري الشافعي (ت567ه).

ويبدو أن أقدم من استعمل هذا المصطلح هم علماء الحديث، كما كانوا قد استعملوا من قبل كلمة "معجم"، ولذلك لم يقع المصطلح في علم من العلوم بالموقع الذي وقع فيه علم الحديث، حتى صار لأجل ذلك اسم "علم المصطلح" لا ينصرف إذا أطلق إلا إليه.

وما المنظومات المؤلفة في مصطلح الحديث إلا دليل على ذلك، ومنها "منظومة أحمد بن فرج الأشبيلي (من أهل القرن السابع الهجري) في مصطلح الحديث، والتي أولها:

غَرَامِي (صَحِيحٌ) وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمْعِي (مُرْسَلٌ) وَ(مُسَلْسَلُ)

ويشير عبد العلي الودغيري إلى أن استعمال الكلمة كان رائجا على الأقل خلال القرن الثامن الهجري في عدّة مجالات علمية ومعرفية، كعلم الحديث والقراءات وصناعة الإنشاء وعلوم اللغة والتصوف والتاريخ والطبّ والصيدلة وغيرها، فالن خلدون (ت808ه) مثلا أورد لفظة "مصطلح" في "تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان".

ولكن هذه الكلمة لم ترد في المعاجم اللغوية إلاّ في وقت متأخر، إذ يود أوّل ظهور لها إلى المعجم الوجيز، وتبعه في ذلك المعجم العربي الأساسي.

لعل" ذلك راجع لكون المعاجم القديمة كانت تستغني عن إيراد كل الصي والمشتقات القياسية لكل مدخل معجمي، فلو أوردت المعاجم العربية العامّة كل صيغ المداخيل، لكان حجمها أضعافا مضاعفة عما هي عليه الآن.

3- **المفهوم الاصطلاحي:**

يعرض الجرجاني للاصطلاح في كتابه "التعريفات" خمسة تعاريف على هذا النحو:

"الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.

الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معين".

أما الكفوي فعرفه بأنه: "إخراج الشيء معناه اللغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد"، فيما هو عند التعانوي "العُرف الخاصّ".

ومن هذه التعاريف يتبين أن المصطلح هو نتاج عملية الاصطلاح، من خلال نقل اللفظ من معناه اللغوي العام إلى معنى آخر متفق عليه بين طائفة مخصوصة.

وعليه يمكن استخلاص ضوابط عملية الاصطلاح، والتي تتمثل في هذه العناصر: الاتفاق-نقل المعنى-الدلالة على معنى جديد-وجود مناسبة بين المعنين-التركيز على الهدف المقصود وهو (التواصل) بين طائفة مخصوصة.

فالاصطلاح لدى القدامى هو نقل اللفظ من معناه العام إلى معنى جديد، مع وجود مناسبة بين المعنين، ويسمى اللفظ الناتج مصطلحا.

4- **عند العرب المحدثين:**

لقد قدم الدارسون العرب المحدثون عدة تعاريف للمصطلح، تختلف باختلاف نظرة أصحابها إلى مفهومه، فهو:

- "كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعددة (مصطلح مركب)، وتسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما".
- "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة".

- أو "لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".
- وهو أيضا "لفظ يوضع للدلالة على مفهوم من المفاهيم التي أنتجها علم من العلوم، خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره، وتتبني على مضمنون حده وحدود بقية ما ينتظم معه من مصطلحات أحكام قضايا ذلك العلم".

ويبقى تعريف شاهين "هو الوحيد الذي نجد أصوله في المضامين التي أخذها لفظ الاصطلاح في الادبيات الاصطلاحية الغربية".

وصفوة القول أنّ الدارسين المحدثين جعلوا المصطلح رمزا لغويا دالا على مفهوم واحد في مجال معرفي محدد، فهو بذلك لغة الخاصة.

**5- عند الغربيين:**

يطلق على المصطلح في اللغات الأوروبية "كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، وهي الكلمات: Term في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، Termius أو Term في الألمانية، وTerme في الفرنسية، وtermine في الإيطالية وTermino في الإسبانية، وtermo في البرتغالية، وTermin في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولندية، وTerm في الفلندية".

أمّا أقدم تعريف أوروبي لكلمة مصطلح، فيعود إلى كوكي (1935) وهو أحد لغويي حلقة براغ، والذي نصّه "المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما تظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد".

فالمصطلح هو اللفظ المعبر عن مفهوم واحد في حقل معرفي معين.

**6- مصطلح أم اصطلاح:**

أثارت قضية توظيف الدراسات اللغوية القديمة للفظ "اصطلاح" بصورة متواترة إلى اعتبار أحد الباحثين للفظ مصطلح من الخطأ الشائع في اللغة العربية، وهذا ما دعاه للقول: "إنه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة (مصطلح) بدلا من (اصطلاح)، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة إلا إذا اصطلحت عليه! ذلك أنّ أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها".

ولكن عبد العلي الودغيري أثبت ورود لفظة "مصطلح" في التراث العربي بشكل متواتر، حين قام بإحصاء ما يقرب من ثلاثة وعشرين (23) مصدرا ومرجعا علميا في مختلف العلوم الفقهية واللغوية والمنطقية والصوفية وظفت المصطلح، سواء في عناوينها البارزة، أو في ثنايا متونها.

ويبقى سبب هذا التضارب راجع إلى افتقار العربية إلى معجم تاريخي يرصد الدلالات التي يكتسبها اللفظ عبر مراحل تطوره، ويتبع مختلف استعمالاته في مجالات المعرفة.

ويعدّ المحدثون كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح" مترادفتين في اللغة العربية، فقد أدرج المعجم العربي الأساسي المدخلين–مصطلح واصطلاح–معا، وذلك بتدوين ما استوعباه من مفردات في صيغ الجمع والتثنية وبعض الأزمنة، مع جعل لفظ "اصطلاح" يحيل على معنين أساسيتين:

1– معنى مصدري مشتق من الفعل اصطلح، يراد به الاتفاق والتواطؤ.
2– معنى أشمل يحيل إلى اللفظ المستعمل في اللغة العلمية لتسمية المفهوم المجرد".

أما لفظ "مصطلح" فقد خصص للدلالة على المعنى الثاني، وإذا كان استعمال القدماء للفظ "اصطلاح" بشكل واضح، فإنّ قواعد اللغة تجيز حذف الجار والمجرور من المصطلح عندما يصبح اسم مفعول اسما يسمى به أو علما، فيقال مصطلح فقط على غرار اسم المفعول: مُعتقَد، مُعتمَد، وهذا ما يؤكده الإقبال المتزايد للدارسين العرب المحدثين على توظيف لفظة "مصطلح"، ولاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، سواء في الكتب أو في الدراسات الاكاديمية، قمن خلال دراسة إحصائية شملت خمسين (50) مجالا معرفيا، توصل مختار بوعناني إلى رصد مائتين وعشرة (210) مؤلفا مرتبطا بالدرس المصطلحي، سواء أكان مطبوعا أو مخطوطا، ودرت لفظة "مصطلح" في عناوينها مائة وواحد وخمسين (151) مرة، أي ما يفوق واحدا وسبعين في المائة (71.90%)، في حين ظهرت كلمة "اصطلاح" في ثلاثة عشر (13) مصنفا فقط.

ولكن هناك من أشار إلى فرق طفيف في الاستعمال على أساس أّن مفهوم كل منهما يختلف عن الآخر في لغتنا المعاصرة، "فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدري الميمي الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد في استعمالنا لكلمة (مصطلح) معناها الاسمي".

وفي نفس السياق يقترح يوسف وغليسي تمييزا خفيا بين اللفظين قائما على ما يراه "من فرق في البناء والبنية، فكأن المصطلح الأول يتمخض لفعل البناء الاصطلاحي، بينما يقتصر الثاني على بنية مصطلحية منجزة".

وكخلاصة لما سبق يمكن اعتبار مصطلح من باب الترادف الموجود بين الاسم والمصدر، فالاصطلاح هو آلية تنتج المصطلح في المجال المعرفي، ولعل الخلط الناتج بين "اصطلاح" و"مصطلح" راجع لكون هذه الأخيرة يخضع التعامل معها لعدة معايير دفعة واحدة:

- كونها اسما دالا على عملية الاصطلاح.
- كونها اسما دالا على اللفظ العلمي الذي يحظى باتفاق العلماء.
- كونها بصيغة اسم المفعول على تقدير متعلق محذوف.
- كونها تسمية دالة في قضية أصل اللغة على معنى يفيد "الاختراع"، وهو "ضدّ التوقيف".

وعليه فإنّ اختيار أحد المعايير هو المحدد للفظة المقصودة (اصطلاح أم مصطلح)، ويبقى المعنى المشار في الحالة الثانية هو الأكثر تداولا في البحث المصطلحي الحديث.

**7- المصطلح والكلمة:**

لما كان المصطلح لغة الخاصة تتخذه للتعبير عن المفاهيم والأشياء، وجب توضيح الحدود الفاصلة بينه وبين الكلمة، والتي تتجلى في:

| المصطلح | الكلمة |
|---|---|
| تسمية ومفهوم | لفظ ومعنى |
| له مفهوم في مجال معرفي | لها معنى في سياق لغوي |
| يشكل مع غيره حقلا مفهوميا | تكون مع غيرها حقلا دلاليا |
| تنتمي إلى المعجم المتخصص | تنتمي إلى المعجم العام |
| مستعمل بين المتخصصين | مشاعة بين عامة المتكلمين |

وهكذا يتبين أن للكلمة تختلف اختلافا جذريا عن المصطلح، فبينهما حدود فاصلة تميز كل واحد منهما عن الآخر، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن المصطلح ينتج عندما يتم إعطاء الكلمة معنى آخر إلى جانب معناها الأصلي، فتنتقل من الاستعمال العام في مختلف مجالا التعبير إلى حقل علمي بعينه، دونما تداخل بين المعنيين، ويستمر تعايش المعنيين-الديم والحديث-للكملة بين الجماعة اللغوية الواحدة.

ولكي تصبح الكلمة أو العبارة مصطلحا لابد من:

- اختلاف معناها الاصطلاحي عن المعنى اللغوي المتداول في الاستعمال العادي.
- إشاعة استعمالها بين أهل الاختصاص.

- لابد من إضافة المصطلح لفكرة أو مفهوم جديد.

**8- عناصر المصطلح:**

انطلاقا من تعريف المصطلح يمكن تحديد ثلاثة عناصر تشكل دعائم بنائه.

- **المدلول المصطلحي:**

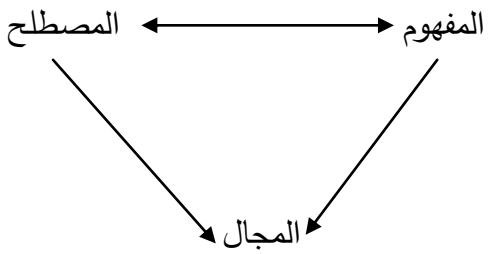
ويمثل المفهوم الذي يحيل عليه المصطلح، ويمكن تحديد المفاهيم باعتبارها "بناءات لسيرورات معرفية وإنسانية تساعد على تنظيم الأشياء بواسطة تجريد نسقي أو اعتباطي"، ولذا فمن البديهي أن تشكل المفاهيم العنصر الأساس في القضية الاصطلاحية، طالما أن" "المصطلح في بداية تشكله يكون فكرة في الذهن ثم تتجسد صورته في الواقع"، وبالتالي ينطلق عمل المصطلحي من المفاهيم أولا محاولا إيجاد ألفاظ تعبر عنها.

- **الدال المصطلحي:**

ويتمثل في اللفظ أو العبارة الدالة على المفهوم، ويكون هذا اللفظ-عادة-قد انتقل من الاستعمال الواسع بين عامة المتكلمين إلى التداول الضيق بين أهل الاختصاص، وواضح أن عمل المصطلحي يكمن في إعطاء كلمات مناسبة للمفاهيم المتولدة باستمرار.

- **المجال:**

ويقصد به الحقل المعرفي الذي يستعمل فيه المصطلح، لأن هذا الأخير لا يكتسب مفهومه إلا داخل مجال بعينه لا يتعداه، وكلما تدنى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم والمصطلح، تراجعت "مصطلحية المصطلح، وقل تمييزه عن الكلمة"، وهكذا يكون المصطلح رمزا لغويا واحدا دالا على مفهوم واحد في مجال واحد، كما يتضح في الخطاطة:



## 9- المصطلحية: علم المصطلح وصناعة المصطلح:

تستخدم في الدراسات العربية عدة مترادفات للدلالة على دراسة المصطلحات وتوثيقها، مثل: المصطلحية، وعلم المصطلح، وعلم الاصطلاح، وعلم المصطلحات، والمصطلحاتية...إلخ.

وعند العودة إلى الدراسات الغربية التي تتناول علم المصطلح الحديث، نجد أنها تفرق بين فرعين من هذه الدراسة: الأول (Terminology/Terminologie) والثاني (Terminography/Terminographie)، فالأول هو العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو العمل الذي ينصب على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة، إلكترونية أو ورقية.

والراجح أن المعجمي والمصطلحي الفرنسي ألان راي (Aain Rey) هو في مقدمة الذين أشاروا إلى هذا الفرق وأكدوه (3)، وكان اللسانيون الأمريكيون قد سبقوا إلى تبيان الفرق بين علم المعجم (Lexicology) الذي يختص في دراسة الألفاظ من جميع الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والأسلوبية، وبين صناعة المعجم (Lexicography) الذي يتعلق بجمع البيانات واختيار المداخل وكتابة المواد ونشر الناتج النهائي في شكل معجم، ولكن هذا التمييز ليس له وجود في الواقع العملي.

## 10- تعريف علم المصطلح:

يُعرف علم المصطلح بأنه: "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها، "فكل نشاط إنساني، وكل حقل من حقول المعرفة البشرية، يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة في كل حقل من حقول المعرفة، وتكون هذه المنظومة على علاقات متداخلة بمنظومات الحقول الأخرى، ويتألف نظام المفاهيم في الوجود من مجموع المنظومات المفهومية الخاصة بكل حقل من حقول المعرفة.

ويتوفر كل حقل علمي على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا، وتبين العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه، في التعريف العلمي الدقيق، وتؤلف مصطلحات كل حقل من الحقول منظومة مصطلحية تقابل المنظومة المفهومية لذلك الحقل، ومن مجموع المنظومات المصطلحية يتألف النظام المصطلحي في لغة من اللغات، ولا يحقق النظام المصطلحي الغاية من وجود ما لم تكن العلاقات المتبادلة بين عناصره متميزة دلاليا، ومتجاوبة مع النظام المفهومي تجاوبا دقيقا، ولا

يأتي لنا إدراك كنه النظام المفهومي، أو المنظومة المفهومية لعلم من العلوم، ما لم نضع تصنيفا مفهوميا يقوم على أسس وجودية ومنطقية.

وعلم المصطلح علم مشترك بين اللسانيات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة والتوثيق، وحقول التخصيص العلمي، ولهذا ينعته الباحثون الروس بانه "علم العلوم".

ويتناول علم المصطلح جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية وهي:

- **أولا:** يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة (مثل علاقات الجنس–النوع، والكل–الجزء)، التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عن تلك المفاهيم، وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعا خاصا من علم المنطق وعلم الوجود.
- **ثانيا:** يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغوية، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم المعجم (علم المعجم Lexicolgy) وعلم تطور دلالات الألفاظ (Semasiology).
- **ثالثا:** يبحث علم المصطلح في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية، بصرف النظر عن التطبيقات العلمية في لغة طبيعة بذاتها.

وبذلك يُصبح علم المصطلح علما مشتركا بين علوم اللغة، والمنطق، والوجود، والمعرفة والتصنيف، والإعلاميات، والموضوعات المتخصصة، فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المعقدة بين المفهوم والمصطلح.

وعرف فوستر، في أواخر حياته، علم المصطلح بأنه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم، وحدد سمات علم المصطلح بخمس:

- يبحث علم المصطلح في المفاهيم، للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.
- انتهج علم المصطلح منهجا وصفيا.
- يهدف علم المصطلح إلى التخطيط اللغوي، ويؤمن بالتقييس والتنميط.
- علم المصطلح علم بين اللغات.
- يختص علم المصطلح غالبا باللغة المكتوبة.

فالمصطلحي الذي يضطلع بإعداد مصطلحات مولدة أو موحدة للنشر، لابد أن يكون متمكنا من نظريات علم المصطلح، وكذلك المعجمي الذي يتولى تصنيف معجم من المعاجم، ينبغي له أن يكون متمكنا من دراسة المفردات التي يشتمل عليها معجمه، اللهم إلا إذا كان من يعمل على إعداد المعجم المتخصص أو العام مجرد مساعد يعنى بمعالجة الملفات والجذاذات يدوية أو آلية دون أن يتدخل في اختيار مداخيل المعجم أو مواده.

وإذا كان هذا التفريق ضروريا، فإننا نفضل أن يكون لفظ "المصلحية" اسما شاملا لنوعين من الناشط: "علم المصطلح" الذي يعنى بالجانب النظري، و"صناعة المصطلح" التي تعنى بالجانب العملي، وينبغي أن نشير هنا إلى أن المتخصص في علم المصطلح، بصورة عامة، لا يستطيع وضع المصطلحات أو توحيدها بمفرده، وإنما توصي المؤسسات المعنية بإسناد هذه المهمة إلى لجنة مكونة من مصطلحين، ولسانيين، ومتخصصين في الميدان العلمي الذي تتعلق به المصطلحات، ومستهلكي تلك المصطلحات، لكي تضمن دقة المصطلحات من الناحية العلمية وقبولها من قبل الأوساط التي تستعملها.

**مراجع المحاضرة:**


1- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.

2- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1413هـ-1996م، ج1.

3- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: ابراهيم أنيس وآخرون، إشراف: حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، ط2، د ت، ج1.

4- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.

5- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، تحقيق: عبد المنعم خليل ابراهيم وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1427هـ-2007م، ج، ص123.

6- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ج1.

7- الخصائص، أبو الفتح عثمان أبن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، ط4، 1990م.

8- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

9- كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، عبد العلي الودغيري، اللسان العربي، العدد48، 1999م.
10- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
11- المقدمة (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2004م.
12- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ-2003م.
13- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوي)، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط2، 1419هـ-1998م.
14- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
15- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1995م.
16- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.
17- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، باريس، 1989.
18- مجلة المصطلح، جامعة تلمسان، العدد02، فبراير 2003م.
19- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.
20- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006،م، ج1.

# المحاضرة الثانية

# علم المصطلح ومدارسه

**تمهيـــد:**

اتخذ البحث في المجال المصطلحي عدة توجهات، واشتغلت به عدة هيئات علمية ومجامع لغوية، ولقد شهد النصف الأول من القرن العشرين اجتهادا غير مسبوق للعلماء النمساويين والتشيكوسلوفاكيين والسوفييت في هذا المجال، ثم انضم إليهم لفيف من العلماء في باقي أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية، وهذا تفرعت معظم المدارس المصطلحية في العصر الحديث.

**المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح:**

يمكن الإشارة في علم المصطلح الحديث إلى ستة مدارس فكرية مختلفة تتبنى ثلاثة اتجاهات متميزة هي:

**1- مدرسة فينا:**

تنطلق هذه المدرسة المصطلحية من نظرية مؤسسها المهندس النمساوي فوستر (Wûster) المعروضة في أطروحتها التي قدمها إلى جامعة برلين عام 1931م بعنوان (التقييس الدولي للغة التقنية)، وكان فيستر يتبنى اتجاها فلسفيا ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتصال لصيقة بطبيعة المفاهيم، ولهذا فإن البحث المصطلحي يجب أن ينطلق من دراسة تلك المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، وخصائصها، ووصفها، وتعريفها، ثم صياغة المصطلحات التي تعبر عنها، وتنميط المفاهيم والمصطلحات وتدوينها، ويبدو أن إدارة المصطلحات في منظمة اليونسكو قد تبنت توجهات هذه المدرسة في أنشطتها.

ويعود الفضل في انطلاقه البحث في علم المصطلح الحديث إلى الأستاذ فيستر (Wûster) الذي أسس مركزا للبحث في مدينة فيزلبورغ (Wieselburg) بالنمسا، وهذا المركز مجهز بمكتبة كبيرة متخصصة فغي المصطلحات، وأجريت فيه بحوث متعددة منذ تأسيسه، ومن أهم البحوث التي أجراها الأستاذ فيستر بنفسه بحث بعنوان "التعبير عن عالم الإنسان بالكلمات"، وبحث آخرون بعنوان "تصنيف الذوات والمفاهيم" وبعد وفاة الأستاذ فوستر، واصل تلميذه الأستاذ فلبر (Felber) زعامة البحث في علم المصطلح بالنمسا.

**2- مدرسة براغ:**

نمت هذه المدرسة المصطلحية من مدرسة براغ اللسانية الوظيفية التي أرست نظرياتها اللغوية حول أعمال اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير (F.de Sausure 1857-1931) الذي كان يؤكد الجانب الوظيفي للغة، والذي يعد مؤسس اللسانيات الحديثة.

وتتبنى هذه المدرسة المصطلحية توجها لسانيا يقوم على الفكرة القائلة إن المصطلحات تشكل جزء، أو قطاعا خاصا، من ألافظ اللغة، ولهذا، فإن البحث في ظاهرة المصطلحات لابد أن يستخدم وسائل لسانية بما فيها الوسائل المعجمية، كما تعد مدرسة براغ اللغوية من أكبر المدار الفكرية في علم اللغة التي عمقت الدراسات اللغوية، وانبثق عنها أبحاث عديدة في المعجمية والمصطلحية، وتدرس النظرية العامة لعلم المصطلح في الجامعات التشيكية، كما تقوم أكاديمية العلوم التشيكية بأبحاث في هذا الميدان، وقد عقدت ندوات علمية متعددة حول علم المصطلح في المعاهد التشيكية العليا، كان من أهمها الندوات التي نظمتها كلية الزراعة في براغ وصدرت عنها سلسلة من الدراسات المصطلحية خلال الأعوام 1966 و1971 و1972م.

**3- المدرسة الروسية:**

أسس هذه المدرسة المصطلحية اثنان من المهندسين الروس: عضو أكاديمية العلوم السوفيتية سابقا، شابلجين Caplygin، والمصطلحي المرموق لوته Lotte، وتنتج هذه المدرسة اتجاها موضوعيا يضع، في مركز الثقل، المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الأخرى، وكذلك المطابقة بين المفهوم والمصطلح، وتخصيص المصطلحات للمفاهيم.

وتأثرت هذه المدرسة بمدرسة فينا من حيث ضرورة تنميط المصطلحات وتقسيمها وتوحيدها، وتتبنى هذه المدرسة التطبيقات المصطلحية بدلا من التطبيقات المعجمية من حيث ترتيب المادة، أي أنها ترتب المصطلحات طبقا لموضوعاتها بدلا من ترتيبها ألفبائيا.

لقد أولى الاتحاد السوفيتي قبل انحلاله عام 1991م، اهتمام خاصا بالمصطلحية وأبحاثها، أنه كان يضم عددا كبيرا من القوميات ذات اللغات المختلفة، فأسست (أكاديمية العلوم السوفيتية) في مقرها لجنة للمصطلحات العلمية والتقنية، كان من مهامها القيام بأبحاث في النظرية العامة للمصطلحية، وأصدرت هذه اللجنة عام 1991م، "دليل إعداد وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية".

ونظمت الأكاديمية مؤتمرين عالميين حول علم المصطلح: الأول عام 1957م في لينينغراد، والثاني في أواخر نوفمبر عام 1979م في موسكو حول المشكلات النظرية والمنهجية في المصطلحية.

كما تقوم عدة جامعات روسية بأبحاث في علم المصطلح، وعقدت جامعة لومونوزوف في مسكو ندوتين حول الموضوع سنتي 1969 و1971م.

**4- كندا:**

نظرا للازدواجية اللغوية في كندا حيث تستعمل اللغتان الإنجليزية والفرنسية في التعليم والغدارة، فإن الأبحاث العلمية في الترجمة وعلم المصطلح تجد تشجيعا وإقبالا، ولهذا كانت كندا من أوائل الدول التي بادرت إلى إنشاء بنك للمصطلحات، كما قامت (دائرة اللغة الفرنسية) في مقاطعة كيبيك بنشاط كبير في الأبحاث المتعلقة بعلم المصطلح، وعقدت عددا من المؤتمرات الدولية لبحث قضايا هذا العلم ومشكلاته، كما بادرت عام 1973م غلى إصدار دورية متخصصة في المصطلحية عنوانها "الوقائع المصطلحية".

**5- فرنسا:**

يغلب على الأبحاث المصطلحية للمدرسة الفرنسية (الطابع اللساني والاجتماعي)، فقد ظهرت أولى ملامحها مع الأعمال الرائدة للساني الفرنسي كيلبير، ومن أعلامها البارزين أيضا نجد كلا من راي دوبيسي، ديبوا –دوبوف.

أما الاختيارات العامة للمدرسة الفرنسية في تمثل الظاهرة المصطلحية فيمكن إجمالها في:

- إنشاء نظرية الاشتقاق المعجمي في توليد المصطلحات برزت معالمها في أعمال كيلبر.
- البحث في دلالة الحقول للكشف عن الآليات المساعدة على وضع تصور يساهم في تصنيف المصطلحات داخل أنساقها.
- الاشتغال بخصائص التعريف المصطلحي في ضوء تعدد أنماطه.

كما ظهرت في فرنسا عدد من المؤسسات الرسمية التي تهتم بالأبحاث في حقل المصطلحات مثل (الجمعية الفرنسية للتوحيد المعياري L'association Française de normalisation)، و(اللجنة الفرنسية لدراسة المصطلحات التقنية Le Comité d'études des termes techniques)، و(مركز دراسات اللغة الفرنسية الحديثة والمعاصرة Le centre d'études du Français moderne et contemporain)، و(الجمعية الفرنسية للمترجمين La Société Française des Traducteurs)، و(أكاديمية العلوم الفرنسية L'Académie des Sciences).

ومن أجل تنسيق نشاطات هذه المؤسسات في حقل المصطلحات بادرت (اللجنة العليا للغة الفرنسة) سنة 1975م، إلى تأسيس (الجمعية الفرنسية للمصطلحات L'Association française de terminologie)، وافتتحت هذه الجمعية الجديدة نشاطاتها بعقد مؤتمر دولي في باريس في جوان 1976م.

**6- المدرسة البريطانية:**

تتميز المدرسة البريطانية عن المدارس السابقة بإدراجها القضايا المصطلحية النظرية منها أو التطبيقية ضمن إطار مجموع القضايا التي تمس اللغات الخاصة، وعلى رأسها ديداكتيك اللغات الخاصة، ويبرز ذلك في:

- تناول المشاكل المصطلحية أعمال ساكر.
- الاهتمام بأشكال الفروق بين المصطلحات وغيرها من كلمات اللغة العامة على جميع المستويات اللغوية الدلالية والصرفية منها بوجه خاص.
- البحث في أنساق تصنيف المفاهيم.
- تطوير شبكات البنوك المصطلحية.

**مراجع المحاضرة:**


1- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

2- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.

3- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.

4- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط1، 1432هـ-2011م.

5- المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2004م.

6- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.

7- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد امطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

المحاضرة الثالثة

# الأسس الإبستمولوجية لعلم المصطلح

**تمهيـــد:**

يمكن ملاحظة أربعة توجهات مصطلحية في العصر الحديث، هي: المصطلحية الموجهة نحو اللسانيات: التيار اللساني المصطلحي، والمصطلحية الموجهة نحو الترجمة (التيار الترجمي)، والمصطلحية الموجهة نحو التخطيط اللغوي (التيار المقنن أو الإعدادي)، والمصطلحية الموجهة نحو المعالجة الآلية للغات–تيار البرمجة اللغوية).

1- **التيار اللساني المصطلحي:**

وهو أول تيار مصطلحي يظهر للوجود، تمثله مدارس: فينا، براغ وموسكو، يستند في معظم أعماله على مقاولات فوستر، ويتبنى مبادئ النظرية العامة لعلم المصطلح، ويركز على نظام المفاهيم كأساس في المقاربة المصطلحية، وإعطاء الأولوية في حل المشاكل المصطلحية للجانب اللغوي، لأن المصطلحات جاءت من حاجة المختصين لضمان التواصل المهني ونقل المعارف، ولهذا يركز هذا الاتجاه على البعد اللساني، مع الاهتمام بجانب التوثيق، وذلك بوضع معاجم موحدة للعمل المصطلحي وسيلة تعبير وتواصل، وهي التي ساهمت في بناء الأسس النظرية لعلم المصطلح الحديث ومبادئه والمنهجيات التي يطبقها، كما أنها منبع التيار الإعدادي المصطلحي الذي تطور في كندا.

2- **التيار الترجمي:**

وهو تيار ظهر تأثيره جليا في تطور الأنشطة المصطلحية في العالم، وخاصة في المناطق الناطقة بالفرنسية (كيبيك، كندا وبلجيكا)، وهو مصدر الأعمال التي أنجزتها الهيئات الدولية المتعددة اللغات (المجموعة الأوروبية، منظمة الفاو، الأمم المتحدة)، وهو تيار يربط علم المصطلح بالترجمة، ويبرز نشاطه في إنشاء مكاتب الترجمة.

ويبرز التيار الترجمي في أعمال المنظمات الدولية المتعددة اللغات، وبالدول ثنائية اللغة دستوريا، ويهدف إلى وضع مقابلات مصطلحية في مختلف اللغات النافعة للمترجم، والتي تساعده في نوعية النص المترجم.

3- **التيار المقنن والإعدادي (التخطيط اللغوي):**

وظهر هذا الاتجاه في السبعينيات، وارتبطت نشأته بمشاريع إعادة الاعتبار للغات في وضع الأقلية على أرضها، ومن ذلك مثلا إعطاء اللغة الفرنسية مكانتها في منطقة الكيبيك بكندا، وحسب هذا الاتجاه

هو أن وضع اللغة في خطر يمكن أن يتحسن بالتدخل المباشر والمنظم والاستراتيجي للهيئات المخولة لهذا الهدف، ووضع قوانين وقرارات مخصصة لتشجيع هذا التغيير.

ويبرز هذا الاتجاه أيضا في تشجيع اللغة الوطنية ومواكبة التطور الاقتصادي، وذل بإنشاء لجان مصطلحية تسهر على تطور المصطلحات التقنية والعلمية الموجهة للتعليم، قصد تشجيع الابتكار المعجمي، وتجاوز استعمال الاقتراض المعجمي.

ويرتبط علم المصطلح في الكيبيك تحديدا بعملية عصرنة المعجم، وذلك من خلال سمتين بارزتين:

- اللحاق المعجمي: تعني تزويد الكيبيكين بالمصطلحات الفرنسية الموجودة سلفا ولكنها غير معروفة، لأن التصنيع تم أساسا باللغة الإنجليزية.
- العصرنة المعجمية: وهي نشاط يتحقق مقابل الترجمة، من خلال امتلاك مصطلحات محينة ومتجانسة تضمن التواصل المهني في كل المجالات الأكثر تطورا ودقة، والتي ترتبط بعلاقات مع الدول الأخرى.

وبفضل سياسة التدخل التي اتبعتها حكومة الكيبيك تجاه موجة الانجلزة، وصارت الفرنسية لغة الإدارة ولغة رسمية في التواصل الحكومي والعام، وصدر قانون يضمن الحقوق اللغوية للمواطنين الناطقين بالفرنسية.

**4- تيار البرمجة اللغوية:**

ويعالج هذا التيار قضايا المصطلح ضمن رؤية صناعية للغة، من خلال استثمار التقنيات الحاسوبية الحديثة، وتبرز أشكال ذلك في المعالجة الآلية للغات الطبيعية ولغات التخصص، ومن نتائجه ظهور المعاجم الإلكترونية، وبنوك المصطلحات.

**مراجع المحاضرة:**


1- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

2- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفير دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.

3- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الاردن، ط1، 1432هـ-2011م.

المحاضرة الرابعة

# الأسس التاريخية

# لعلم المصطلح

**تمهيـــد:**

لقد تطور علم المصطلح من الثلاثينيات القرن الماضي إلى يومنا عبر أربعة مراحل، إذ انتقل من مرحلة الهواية إلى مرحلة العلم، وهذا ما توضحه المحطات الآتية:

**1- مرحلة الأصول (1930-1960):**

وتتسم بوضع الآليات المنهجية للعمل المصطلحي، وفي خضمها ظهرت معظم التصورات النظرية للممارسة المصطلحي على يد كل من: فوستر الذي كان له الدور البارز في ملاحظة التحقق من ملاءمة المناهج المصطلحية المعروضة، مكن خلال كتابه الصادر عام 1931 بعنوان "التوحيد الدولي للغات الهندسية"، كما طبق مبادئ نظريته في أطروحته من خلال كتابه "المعجم المتعدد اللغات للجهاز المصطلحي" عام 1968م، ولقد اعتبر معظم اللغويين والمهندسين فوستر من أكبر رواد علم المصطلح الحديث، وجعلوا كتابه من أهم أصول هذا العلم الناشئ، وواصل تلميذه فليبر زعامة البحث المصطلحي بالنمسا، إذا أسس بالتعاون مع اليونيسكو والحكومة النمساوية مركز المعلومات الدولي للمصطلحات" عام 1971م، بغرض وضع المصطلحات وثيق معلوماتها، وتنسيق التعاون الدولي.

أما الاتحاد السوفياتي سابقا فقد كان لوط وشابلجين وراء تأسيس لجنة المصطلحات العلمية والتقنية عام 1933م، وشجع الخبير الروسي في الأمم المتحدة الروسي هولمستر على إنشاء دائرة المصطلحات الدولية باليونيسكو، ونشر بيبليوغرافيا بمجلدين للمعاجم المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا.

**2- مرحلة الهيكلة (1960-1975):**

وعرفت هذه الحقبة عدة ابتكارات في البحث المصطلحي، لاسيما مع تطور التقنيات الحاسوبية، وتقدم تقنيات التوثيق، ناهيك عن ظهور بنوك المعطيات، مما سمح بتنظيم العمل المصطلحي دوليات، وساهم في توحيد لغات التخصص، ومن أبرز الأعمال المنجزة في هاته الفترة:

- عقد مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (أنفوترم) المؤتمر الأول لبنوك المصطلحات الدولية عام1979م.
- نظم مركز المعلومات الدولي للمصطلحات بالتنسيق مع أكاديمية العلوم السوفياتية ندوة عالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح في موسكو عام 1979م.

3- **مرحلة التشعب (1975-1985):**

وبرز فيها الاهتمام بتبني السياسة اللغوية في عدة دول، ودور العمل المصطلحي في عصرنة اللغة وتحديثها، وهذا ما قاد إلى تطور المعلوميات ونظم الحاسوب، مما أدى إلى تحسين ظروف العمل المصطلحي ومعالجة المعطيات، وتوسع النشاط المصطلحي في شتى الأقطار، ومن بين الأعمال المصطلحية المنجزة في هاته الفترة:

- الندوة العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح في كيبيك بكندا في جوان 1982.
- الندوة الخاصة بعلم المصطلح بجامعة إكستر بإنجلترا في سبتمبر 1983م.

4- **مرحلة الآفاق الكبرى (1985 إلى يومنا هذا):**

وشهدت توجهات جديدة في المجال المصطلحي والتقني منها:

- تطور التقنيات الحاسوبية العالية الجودة.
- تحسين ظروف العمل المصطلحي، إذ صارت ملائمة لاحتياجاتهم، وتميزها بالسهولة والسرعة والفعالية.
- زيادة التعاون الدولي في مجال العمل المصطلحي، من خلال خلق شبكات ومنظمات ذات الاهتمام المشترك.
- المساعدة في تكوين المصطلحين.

واحتل النموذج المصطلحي مكانته في التخطيط اللغوي للدول، وصار من الصعب التكهن بمستقبل العمل المصطلحي، لكننا نتجه نحو ترشيد متصاعد للمصطلحية، وإلى إيجاد طرائق مكيفة لحل المشكلات المصطلحية، وعليه سيصير علم المصطلح في خدمة التواصل بين المتخصصين، ويجيب عن الحاجيات المتزايدة التي يخلقها التغير الثقافي.

**مراجع المحاضرة:**


1- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

2- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.

3- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.
4- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.
5- علم المصطلح-اسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
6- فصول في علم اللغة التطبيقي، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008.
7- المناهج المصطلحية-مشاكلها التصنيفية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010.

# المحاضرة الخامسة

# الأسس الفلسفية

# لعلم المصطلح

**تمهيـــد:**

في خضم تشابك العلوم، والتداخل بين مفاهيمها، وتكاثر المدارس الفكرية في كل واحد منها يصعب على الباحث أحيانا تحديد هوية بعض العلوم، ولاسيما الحديثة منها، وعلم المصطلح واحد منها، فهو قديم في غايته وموضوعه، حديث في منهجيته ووسائله، ولهذا نجد هذا العلم تتجاذبه نظريتان: إحداهما عامة شمولية، والأخرى خاصة محددة.

**1- النظرية العامة في علم المصطلح:**

كما تناول اللسانيات العامة دراسة طبيعة اللغة ونظامها بصورة عامة، يتناول اللسانيات الخاصة لغة معينة بالدرس والتحليل، فغن النظرية العامة لعلم المصطلح تعنى بالمبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات تقريبا، وفي حقول المعرفة، كمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، كمصطلحات الكيمياء، أو الأحياء، في لغة معينة بذاتها.

فالنظرية العامة تبحث في المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها، وتستخدم نتائج البحوث في هذه النظرية أساسا لتطوير المبادئ المعجمية والمصطلحية وتوحيدها على النطاق العالمي، ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح: طبيعة المفاهيم، وتكوينها، وخصائصها، والعلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم، وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم وبالعكس، وطبيعة المصطلحات وكيفية توليدها وتوحيدها.

ومن أبرز مبادئها:

- علم المصطلح مجال مستقل، وإن كان مؤسسا على تداخل تخصصات متعددة، نحو اللسانيات والمنطق والمعلوميات والانطولوجيا.
- شكل المفاهيم الموضوع الأول والأخير للنظرية المصطلحية العامة.
- لا تأخذ دراسة المصطلحات إلا بعدا ثانويا، ينظر إليها بوصفها مجرد تسمية متأخرة، إذ أن المفهوم يسبقها ويتقدم عليها وجوديا.
- ليست للمصطلح أية قيمة إلا بالنظر للموقع الذي يشغله مفهومه في سياق البنية المفهومية.

وتعنى النظرية العامة لعلم المصطلح بشكل خاص بتحديد المبادئ المصطلحية الواجبة التطبيق في وضع المصطلحات وتوحيدها، وكذلك تحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة.

كما تعالج المتطلبات أو الشروط الواجب توفرها في المصطلح الجيد من حيث: الدقة، والإيجاز، وسهولة اللفظ، وقابليته للاشتقاق، وصحته لغويا، وشيوعه في الاستعمال، ولكن التضارب قد يقع بين دقة المصطلح التي تتطلب أكثر من كلمة واحدة أحيانا وبين الإيجار الذي ينضوي تحت مبدأ الاقتصاد في اللغة، أو يقع التضارب بين قابلية المصطلح للاشتقاق وبين الاستعمال الشائع.

أما نقائص هذه النظرية فيمكن الاكتفاء في ذكرها بنقيصتين اثنتين:

- ليست المعرفة الإنسانية بكل تمظهراتها وتنوعاتها معرفة متجانسة حتى يخضع تنظيم مفاهيمها لنموذج نظري واحد، أما سبب عدم التجانس فمرده إلى أن المعارف الخاصة لا تنفصل أبدا عن الأسقية الثقافية والاجتماعية والجغرافية واللغوية والاقتصادية المحيطة بها.
- لا يمكن الاكتفاء في معالجة قضايا المصطلح بالجانب التقييسي، لأن الأصل في وضع المصطلح هو تعيين تسمية محددة للمفهوم في سياق التواصل الخاص، أي منحه قيمة تواصلية في الخطاب الخاص.

**2- النظرية الخاصة في علم المصطلح:**

تهتم النظرية المصطلحية الخاصة بالبحث في المقاييس التي تتحكم في وضع المصطلحات في لغة محددة داخل قطاع معرفي معين، على نحو ما قام به علي القاسمي في تناوله لقضايا المصطلح القانوني في علاقته بأنماط التعريف والمنظومة المفهومية القانونية وغيرها من القضايا الأخرى ذات الصلة بالبعد اللساني في ضوء ما يمنحه النسق الصرفي فيما يسمى بمحمل الغربي من إمكانات توليدية في باب بناء الكلمة، وتتجسد النظرية الخاصة لعلم المصطلحات، قائمة مصطلحات أو معجما أو قاموسا أو بنكا للمصطلحات أو غير ذلك من مجمل البيانات، كيفما كان هذا المحمل وجد بكل ما تتطلبه المحامل المصطلحية من مقتضيات الجرد والجمع والتدوين والتعريف والخزن والمعالجة والاستخراج، وغيرها.

وهكذا تتناول النظرية الخاصة المبادئ التي تحكم وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصصة كالكيمياء، والأحياء، والطب، وغير ذلك، ويسهم عدد من المنظمات الدولية المتخصصة في تطو ير النظريات الخاصة للمصطلحات، كل في حقل اختصاصها، ومن هذه المنظمات منظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية للتقنيات الكهربائية، وغيرهما، والبحث في النظريات الخاصة للمصطلحية ما زال في دور النمو.

**مراجع المحاضرة:**


1- علم المصطلح -أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

2- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.

3- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبيد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.

4- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربي، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.

5- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.

6- المناهج المصطلحية-مشاكلها التصنيفية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 210م.

7- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.

المحاضرة السادسة

# الأسس المنهجية لعلم المصطلح

**تمهيـــــد:**

لا تخفى أهمية المنهج في بناء العلوم التطبيقية والإنسانية، وعلم المصطلح يعد فرعا من هاته العلوم فهو لا يشذ على القاعدة، إذ يتبنى جملة مقاربات منهجية في معالجة المصطلحات العلمية، ولقد استفاد في ذلك من العلوم الوثيقة الصلة به، على غرار اللسانيات، التي أمدته بعدة مناهج لكن المقاربة المصطلحية لها تختلف كثيرا عن مقاربتها لسانيا.

وتأخذ مسألة المنهج أهمية بالغة في البحث المصطلحي، وذلك بغرض بلوغ هدفين اثنين:

- أولهما الدقة العالية في العمل المصطلحي.
- وثانيهما الاستجابة لمتطلبات المشتغلين بالقضايا المصطلحية من مصنفين وإحصائيين ومترجمين في مختلف ضروب العلوم.

**1- المنهج الفلسفي:**

قترن الحديث عن المنهج الفلسفي بالمدرسة الألمانية-النمساوية التي يرجع إليها الفضل في إقصاء الالتباسات عن التواصل العلمي والتقني، بفضل وضع أسس هذا المنهج ومبادئه، طريق بنينة الأنساق المصطلحية، كما تعود أصول هذا المنهج لعلوم أخرى أهمها المنطق والانطولوجيا، وتتضح أهم أهدافه في:

- اختيار المصطلحات العلمية وصياغتها وفق مقاييس تقي أولا من مشاكل تعدد المولدات المصطلحية، وتعين ثانيا، على تحقيق مبدأ التوحيد المصطلحي.
- تعيين حدود التغيير الدلالي من حيث هو وسيلة من وسال تشكيل مصطلحات العلوم والتقنيات.
- السعي إلى خلق عنصر التوازي بين عدد الوحدات المصطلحية وعدد الوحدات المفهومية في اللغات العلمية والتقنية.
- النظر في تكوين المفاهيم وخصائصها وعلاقاتها.
- البحث عن التصنيف المصطلحي الأمثل الذي يجسد العلاقات المنطقية والوجودية الحادثة في الأنظمة المفهومية للعلوم والتقنيات.
- تعيين الأشكال المعيارية المقبولة للمصطلحات البسيطة والمركبة.

ومن مقومات هذا المنهج: استقلالية المفهوم عن السياق، وفصل مجال المصطلحات عن مجال المفاهيم، وتفضيل القاعدة المعيارية، والتصنيف الفلسفي للمفاهيم، وكون الممارسة المصطلحية ممارسة تقييسية.

2- **المنهج الموضوعي:**

تتجلى المقاربة الموضوعية في علم المصطلح في تصنيف المصطلحات طبقا لموضوعاتها أو مجالاتها الفرعية منها والرئيسية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- اختيار المجال المعرفي ولغة العمل.
- وصل المفهوم بالمفاهيم المجاورة له.
- تعيين المجالات الفرعية والمجالات المحايثة.
- تصنيف المصطلحات تصنيفا موضوعيا داخل بنيات متسلسلة تسمى شجرة المجال.

3- **المنهج اللساني:**

يقوم المنهج اللساني في البحث المصطلحي بناء على جملة من المسوغات منها:

- اشتراك المصطلحات والوحدات المعجمية للغات العامة في مجموعة من الخصائص التكوينية والقيود النفسية.
- انتماء المصطلحات إلى القدرة اللغوية للمتكلمين عندما يكتسبون معارف خاصة ويصبحون من أهل الاختصاص فيها.
- اعتماد التواصل العلمي الشفهي أو الكتابي على العلامات اللغوية التي تصاحبها بالضرورة، ولهذا كان علم المصطلح مجالا معرفيا متعدد التخصصات تبرز فيه المظاهر المعرفية واللسانية والسميائية والتواصلية للوحدات المصطلحية، لكونها مجموعة مسميات دالة على مجموعة مفاهيم.

ويقوم المنهج اللساني على الأسس الآتية:

- جمع مصطلحات مجال علمي أو تقني محدد انطلاقا من الخطابات المكتوبة أو الشفهية للمتخصصين في ذاك الحقل.
- تحليل بنيات الخطاب، وتعيين عناصره.
- ضبط العناصر الحاملة للدلالة خاصة.
- تعيين الوحدات اللسانية غير المعجمية في اللغة العامة، وتمييزها عن الوحدات اللسانية المعجمية.

- إنشاء علاقات مفهومية بين هذه الوحدات، المعجم منها وغير المعجم.
- تعيين المترادفات أو المعادلات المفهومية.
- إنشاء البنية المفهومية للخطاب العلمي.

**4- المنهج النصي:**

تبرز أهمية المنهج النصي في كونه يتجاوز الإطار الضيق المصطلحي من حيث أنه يمتد ليشمل بالإضافة البعد المصطلحي-المفهومي البعد النصي، ولعل توظيف المنهج النصي في الحقل المصطلحي بعود لملة من الأسباب، منها:

- إن لكل مصطلح وجودا داخل اللغة، يجسد أحد وجوهه انتماؤه الدائم للنص العلمي.
- كون المصطلح مثل الكلمة-علاوة على خضوعه لمتغيرات صوتية وصرفية-يختص بوظائف تركيبية في سياقات علمية تتجلى في العلاقات التركيبية مع المفردات داخل اللغة العامة.
- لا يخلو استعمال المصطلح داخل نص العلمي من المجاز دائما وهنا يصبح استحضار البعد النصي ضروريا للتمييز بين استعمالاته الحقيقية واستعمالاته المجازية، وهذا ما تبرز قيمة البعد النصي.

ويقوم هذا المنهج على الأسس التالية:

- مستوى كيفية استخدم لغة الوصف، وينعت بالمستوى الميتاوصفي، حيث يقدم النص معلومات تخص علل تقديم الكلام على مفهوم بدل آخر، وعلل تفضيل مصطلح على آخر، وكيفية صياغة حدود المفاهيم، وكذا المعلومات التي يجب أن تتوافر عليها.
- رفع الالتباسات المفهومية التي تحدثها عادة، ظاهرتا المشترك اللفظي والترادف، فاستدعاء السياق من شأنه أن يخفف من حدة هذه الالتباسات.
- ضبط اشكال العلاقات التركيبية التي يقيمها المصطلح مع غيره من المصطلحات أو الكلمات العادية، وفي هذا السياق يمنحنا النص، من حيث هو مجال لانتظام المفاهيم إما بكيفية ظاهرة وإما بكيفية خفية، إمكانات تفسير مجموعة من العلاقات التي تبدو غير مقبولة في نحو اللغة العامة، ومن هذه العلاقات يتم التركيز على علاقة التطابق بين المصطلح وكلمات اللغة العامة داخل الجملة بهدف بيان كيفية استعمال المصطلح في الوصف.
- إن كثرة المصطلحات التي لا يجود لها في نص العلمي مفهوم واضح ومحدد، تجعل من اللازم جرد كل الأسقية الوصفية التي ترد فيها هذه المصطلحات حتى يتم ضبط كل خصائص المفهوم البنيوية منها والوظيفية.

- لا يكون الاكتفاء بتعريف المصطلح دائما كافيا لمعرفة طبيعة العنصر الذي تحلي عليه، أي هل هو كائن من كائنات الموضوع الموصوف أو هو علاقة من العلاقات الحادثة فيه أو هو معنى من المعاني المجردة التي يتصورها الواصف، فالتمييز بين طبائع الأشياء المحال عليها لا يتم إلا بتبني المقاربة النصية.
- تحديد الأشكال التركيبية للمصطلحات، مع بيان ما تنفرد به بعض المصطلحات المركبة مما لا نظير له في الأسماء ذات الطابع المركبي التي تنتمي إلّى معجم اللغة العامة.
- ضبط كيفيات استعمال المصطلح داخل الاسقية الوصفية، وهو الضبط الذي لم به تكترث الأعمال المصطلحية.
- إن الوصف الكافي تمثيليا وتفسيريا هو الذي يستطيع أن يقدم مفاهيم تناسب المعطيات الموضوعية لعلاقة المصطلح السياق النصي بالمفهوم، ومن هذه الناحية لابد من استحضار البعد النصي للمصطلح، والذي يبرز استعماله الحقيقي من المجازي.

**5- المنهج التاريخي:**

يتأسس المنهج التاريخي في البحث المصطلحي على كون البنيتين الشكلية والدلالية للغات الخاصة تتطوران باستمرار، ولهذا يمكنها أن يشكلا موضوعا للتحليل التاريخي، وذلك لكون المفاهيم لا تكاد تستقر على وجه واحد، فهي دائمة التبدل والتغير، من خلال إضافة خصائص جديدة لخصائصها القديمة، أو تستبدل خصائصها بأخرى جديدة، وهكذا يكون الوعي بسمات التغيير التي تلحق المفهوم في استعمالاته المختلفة، سواء في المرحلة التاريخية الواحدة أو في مراحل تاريخية متتالية قادرا على جعل الواصف حسب المنهج التاريخي متمكنا من متابعة حركته، ما يسمح له بالوقوف على مختلف الانتظامات المفهومية المتنوعة والمختلفة التي تحدثها حركته داخل الجهاز المفهومي للحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، وكل ذلك من مهام البحث المصطلحي الذي يقوم بدراسة علاقة المفهوم بغيره من المفاهيم.

ويتجلى أهمية البعد التاريخي في الدراسة المصطلحية من خلال مظهرين هما:

- يمكننا من تصنيف المصطلحات والمفاهيم والحدود تصنيفا يعتمد ثنائية التطور/التقهقر.
- يسمح لنا بالوقوف على الاوصاف العلمية التي تحيط بموضوع ما، لأن أغراض الوصف العلمي الواحد قد تحدث في مراحل مختلفة وتحت ضغوط متتالية:

ويتضح المنهج التاريخي في البحث المصطلحي من خلال تتبع مسار مصطلحات الحقل المعرفي عبر الزمن، فيرصد واضع المعجم أشكال تطور المصطلحات لدى أهل ذلك الاختصاص، وإن كان هذا

العمل شاقا، فإن بعض مؤلفي المعاجم المتخصصة انتهجوا هذا الطريق، على غرار ما فعله أحمد مطلوب في معجم "المصطلحات البلاغية وتطورها"، فمادامت البلاغة العربية ذات تاريخ عريق، كان لابد من دراسة مصطلحاتها وتطويرها وإبرازها بثوبها العربي الأصيل، ولن يتم ذلك إلا بوضع معجم يمع جزيئاتها ويتتبعها في عرض تاريخي يظهر تطورها وحدد معالمها، ولهذا تتبع مطلوب في معجمه حركية المصطلح البلاغي خلال مراحل حياته، منذ النشأة حتى استقرار المفهوم.

**مراجع المحاضرة:**


1- المناهج المصطلحية-مشاكلها التصنيفية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010.

2- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.

3- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد امطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

4- المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2004م.

5- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

6- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1427هـ-2006م.

المحاضرة السابعة

# ترجمة المصطلح

# ووسائل توليده

**تمهيـــد:**

تكمن أهمية ترجمة المصطلح اعلمي في العلوم الإنسانية في كونها وسيلة للتقدم الحضاري وهي العتبة والاداة التي نستفيد بها من منجزات الآخر، من علوم ونظريات وتقنيات، فضلا عن كونها سببا قويا ومؤشرا بارزا على مدى التقدم العلمي والثقافي للأمم في هذا لمجال، وليست الترجمة العلمية وليدة اليوم أو حتى مئات السنين بل هي صنعة ولدتها الحاجة لتلاحق الحضارات وتواصلها في الميدان العلمي، وقد أدرك العرب فعالية هذه الأداة واستغلوها في أوج عطائهم الفكري والعلمي وعليها اعتمدوا في إقامة حضارتهم وازدهار عوالمهم، وخير دليل على ذلك أن العرب ترجموا علوم اليونان والفرس والهنود، وترجم الأوربيون ما أنجزه العرب في الطب والفلك والرياضيات، ولا تصح ترجمة العلوم دون التمكن من مصطلحاتها.

وتكمن أهمية ترجمة المصطلح في العلوم الإنسانية عامة، وفي الحقل اللساني خاصة في كونه حاجة ماسة وضرورة ملحة يفرضها التواصل العلمي بين الشعوب، فاللغة هي حلقة الوصل بين الشعوب وهي الوسيلة التي يستغلها الباحث للاطلاع على ما أنتجته العلوم الإنسانية الغربية من نظريات ومناهج ذات مصطلحات وألفاظ حضارية، وتتأكد أهمية هذه الدراسة حول ترجمة المصطلح في كونها تحقق قدرا من الأهداف، على غرار معرفة واقع ترجمة المصطلح العلمي العربي، وما يواجه الترجمة من تحديات تعيق مسار مواكبتها للتطورات الحديثة، كما تقترح الدراسة سبلا لتوحيد جهود ترجمة المصطلح في الوطن العربي، بغية سد الثغرات المصطلحية وتمكين الباحث من مواكبة المعارف الجديدة في العلوم الإنسانية عامة وفي الحقل اللساني خاصة.

**1- تعريف الترجمة:**

يعرف جون دبيوا مصطلح الترجمة (Traduction) بقوله: الترجمة هي "نقل رسالة من لغة انطلاق (اللغة المصدر) إلى لغة وصول (اللغة الهدف)، ويطلق المصطلح ترجمة على الفعل ونتائجه (...) وبالمعنى الدقيق لا تتعلق الترجمة بالنصوص المكتوبة وحدها، فحين يتعلق الأمر باللغة المنطوقة نتكلم عن الترجمة الشفهية (Interprétariat).

والترجمة هي: "التعبير بلغة أخرى أو لغة الهدف عما عبر عنه باخرى لغة المصدر مع الاحتفاظ بالتكافؤات الدلالية والاسلوبية، وهو تعريف نجد نظيرا له في (المعجم الواحد) الذي وضعه مكتب تنسيق التعريب إذا جاء فيه: "الترجمة نقل نص من لغة مصدر إلى لغة هدف مع المحافظة على المدلول الدلالي والاسلوبي".

والغاية من الترجمة هنا هي تحقيق التكافؤ–ما أمكن–بين نظامين لغويين مختلفين في معنى وشكل الكلمات وكذلك التعابير والأفكار، بحيث يؤدي النص المترجم الرسالة نفسها في النص الأصل، ومن هاته التعريفات تظهر أهمية فهم نص الرسالة المراد ترجمتها باللغة الأصل على أساس القواعد الحاكمة لهذه اللغة فسها.

**2– شروط ترجمة المصطلح:**

إن ترجمة المصطلح العلمي تحتاج توفر مجموعة من الشروط في المرجم وفي المصطلح المترجم على حد سواء:

**أ– شروط مترجم المصطلح:**

يشترط على مترجم المؤلفات العلمية أن يكون متقنا اللغة العربية واللغة الأجنبية المترجم منها، وأن يكون مختصا في المادة العلمية التي يتصدى إلى ترجمتها، إذا ما أريد الحصول على ترجمات علمية جيدة، فالترجمة العلمية لكي تكون عملا ناجحا مثمرا ونشاطا مجديا، لابد من مترم له الصلاحية التامة من الناحية اللغوية والفنية، والتكوين اللغوي يتنوع بتنوع المادة العلمية أو الأدبية، التي تتناولها الكتب أو تعالجها المقالات والبحوث، لذا توجد مؤهلات علمية، ومهارات لغوية، وبراعات فنية يتمكن بها المترجم من أداء مسؤوليته المهنية حق الأداء، وكثيرا ما يجد المترجم نفسه من مجرد مستعمل للمصطلح إلى واضع للمصطلح في حد ذاته، فهو يساهم بشكل هام في ترويج المفاهيم والمعلومات العلمية المستجدة، خاصة عند ترجمته لنصوص خطاب التبسيط العلمي، فيلجأ إلى استحداث المصطلحات بنفسه، فدور المترجم–كما يقول محمد الديداوي...يشتمل ترويج المعلومات المتعلقة بالمفاهيم التقنية حسب استعمالها في التواصل عن طريق اللغات، لا بل ليصل إلى اختراع المصطلحات في تلك اللغات، فيلجأ إلى البحث في الموضوع المترجم إضافة إلى استحضار خبراته الخاصة وسرعة بديهيته فيجاد مقابل يساعد قارئ النص على فهم فحواه ومقصوده.

ويضاف إلى ما سبق عدد من الشروط الواجب توفرها في المترجم منها:

- أن يكون بيانه في الترجمة في وزن عمله بالموضوع المترجم.
- أن يكون متقنا للغتي الترجمة قدر المستطاع.
- أن يكون عارفا بأسلوب المؤلف وعباراته وألفاظه وتأويلاته.
- أن يحافظ على المرامي الدقيقة للموضوع ولا يكون ذلك إلا بنقل مادة المضمون دون تأويل.

- وينبغي للمترجم أيضا أن يقبل على تجديد معلوماته وتوسي مطالعاته، مستعينا بما تتيحه التكنولوجية الحديثة من مواقع وكتب ومعاجم الكترونية تسهل عليه مهمة البحث في النصوص العملية الجديدة وبالتالي معرفة المصطلحات المستحدثة في اللغة الأجنبية.

ب-**شروط المصطلح المترجم:**

تحتاج ترجمة المصطلح إلى معرفة واسعة وشاملة للغة العربية والنظريات اللسانية الحديثة، فليس من اليسر كما هو متداول ومتعارف عليه أن يتفق الدارسون على تعريف دقيق لمصطلح من المصطلحات أو كلمة من الكلمات، وبخاصة إذا تعلق الامر بمفاهيم حديثة الظهور والاستعمال، لذلك ليس اتفاق العلماء على تعبير لهذه اللفظة على ذلك المعنى كفيلا لأن يصبح مصطلحا، بل يجب توفره على شروط وضوابط تحكمه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تفادي تعدد الدلالات في ترجمة المصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفصيل اللفظ المختص على المشترك.
- وجود علاقة ومشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.
- أن يقره فريق من العلماء من أصل الاختصاص في اللغة المنقول إليها.
- يجب أن يكون المصطلح في غاية الوضوح، وروده في سياق النظام الخاص بفرع محدد ومعين، أي أن يكون المصطلح محددا ودقيقا في تعبيره عن المفهوم الذي يشير إليه أي لا يتعدى على مفهوم آخر لمصطلح ما.
- البحث في الكتب العربية القديمة عن اصطلاح متداول للدلالة على المعنى المقصود ترجمته، ويشترط في هذه القاعدة أن يكون اللفظ الذي استعمله القدماء مطابقا للمعنى الجديد.
- ينبغي أن يكون مترجم المصطلح على قدر كبير من الاطلاع على القوانين المؤثرة في بناء المصطلح كمفهوم المصطلح، نشأته وارتباطه بغيره ومدى قدرة اللفظ على حمل ذلك.
- كما يجب النظر، خلال عملية الترجمة، إلى المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي، فكثيرا ما لا يكون واضح المصطلح الأجنبي موفقا كل التوفيق في اختياره، وعندئذ سيميز المقابل العربي الغموض والإبهام.

نتبين مما سبق أن ترجمة المصطلحات من لغة إلى أخرى بيست بالأمر الهين، بل تحتاج معايير خاص وشروطا يلتزم بها المترجم، كما يبذل لأجلها جهدا فكريا ويخصص لها بحثا علميا واسعا في اللغتين.

**3- واقع ترجمة المصطلح في العلوم الإنسانية إلى العربية:**

لا شك أن المهتم بالبحث في العلوم الإنسانية يصطدم بواقع الترجمة العربية والتحديات التي تواجهها حركة البحث العلمي في وطننا العربي، خاصة مع التقدم العملي وتسارع ظهور النظريات في علم الاجتماع وعلم النفس واللسانيات وغيرها، ويعرف القرن الواحد والعشرون تطورات متلاحقة في العلوم الإنسانية نتج عنها تضخم غير مسبوق في المصطلحات العلمية، فقد اتسع حجم هذه المصطلحات بما يفوق التصور، نتيجة للانفجار المعرفي في مجالات العلوم والفنون والآداب وغيرها، وهو أمر يتجلى لنا بصورة واضحة في الطبعات الجديدة من معجمات اللغات التي تواكب التطور المستمر والمتجدد للمصطلحات في مجمل فروع المعرفة، التي ينبغي أن تتصدى لها اللغة العربية، ولا يتحقق لها ذلك إلا بتكثيف جهود الترجمة واستغلال آليات توليد المصطلحات التي توفرها لغتنا.

والحقيقة أن الكثير من الجهود تبذلها المؤسسات والهيئات المحلية والدولية وكذلك الأفراد في الوط العربي للتصدي لهذا الزخم الكبير من المعارف الوافدة من الغرب، غير أن هذه الجهود ما توال قاصرة عن اللحاق بالركب العلمي نظرا للتقنيات المتطورة التي تسخرها الدول الغربية في البحث العلمي وكذلك في نشر المعلومة والتي تحتاج إلى جهود عربية متظافرة ومنسقة وموحدة تكفل نقل مصطلحات العلوم الإنسانية والاستفادة منها مع المحافظة على الة القومية وتنميتها وعدم استبدالها بلغة وافدة تقضي على الهوية وتشتت الوحدة.

**مراجع المحاضرة:**


1- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

2- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

3- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1429هـ-2008م.

4- تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة، بيت الحكمة، تونس، ط1، 1989م.

5- الترجمة والتعريب، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002م.

6- الترجمة والتواصل، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.

7- الترجمة والمصطلح، السعيد بوطاجين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ-2009م.
8- الترجمة، التعريب والمصطلح، بوبكري فراجي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، د ط، 2004م.
9- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سورية، ط1، 2007م.
10- العربية والحداثة أو الفصاحة الفصاحات، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.
11- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
12- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.
13- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربي، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.
14- قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، ومحمد الوادي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، سلسلة الندوات-12، 2000م.
15- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبيد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.
16- المصطلح العلمي في اللغة العربية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ-2010م.

# المحاضرة الثامنة
# الترجمة والتعريب

**تمهيـــــد:**

إذا كان السلف قد برعوا في ترجمة كتب مختلفة العلوم للأمم أخرى، فإن ترجمة العرب المحدثين للعلوم والتكنولوجيا من أوجب الواجبات، حتى يتسنى للغة العربية مواكبة التقدم العلمي والتقني الهائل الذي يشهده العالم، مادامت جل الاكتشافات والاختراعات الجديدة صادرة عن لغات أوروبية وأخرى أمريكية لا تمت بصلة للعربية.

**1- بين الترجمة والتعريب:**

يتساءل أحد الباحثين: "لماذا سميت حركة نقل العلوم آنذاك ترجمة، ونسميها البوم تعريبا؟ ليس الامر يتعلق في كلتا الحالتين بنقل علوم مكتوبة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية؟ بلى غير أن حركة الترجمة لم تكتف بوضع المكافئ العربي محل الكلمات الأجنبية، بل أضافت إليها إن لم نقل صححتها، أما التعريب اليوم فقد اكتفى-إن لم نقل غرق-في استبدال الكلمة الأجنبية بالكلمة العربية وكفى"، والأخطر من ذلك أن هذا النقل لم يراع خصائص اللغة العربية الصوتية والصرفية والتركيبية.

وتتطلب ترجمة العلوم نقل المصطلحات الحاملة لمفاهيمها إلى اللغة العربية، ولكن الإشكالية المطروحة في وضع المصطلح عن طريق الترجمة تكاد تكون معضلة، "فمن ذا الذ أحق به؟ أهو اللغوي العارف بأصول اللغة ومسالكها وإمكاناتها القادر على التصرف فيها وتطويعها، أم العالم المتخصص الملم بالموضوع الواقف على خباياه ومضامينه".

فالحل يمكن في تظافر الجهود، من خلال تعاون اللغوي والعالم المتخصص، حتى تكون الترجمة صحيحة، تحمي العلم من مشكلة تعدد المصطلح، لأنه "إذا كان تعدد التسمية في اللغة العادية شيئا إيجابيا ويعبر عن عبقرية اللغة، فإن ذلك في المجال العلمي يعد ظاهرة سلبية، لأن اللغة العلمية تميل إلى الدقة والاقتصاد في الجهد اللغوي".

وحتى يكون نقل المصطلحات الأجنبية إلى الغربية بطريقة صحيحة، ولاسيما تلك المنتمية إلى اللغات الإلصاقية، والتي تمتاز بالسوابق واللواحق التي ترتبط بالأصل، فتفير معناه، لابد من مراعاة الفروق بين طبيعة اللغتين، المنقول عنها والمنقول إليها، باعتبار أن اللغة الأوروبية تتكاثر بحركة استقطابية يحكمها ظاهرة التركيب الخارجي، فيتولد العنصر الجديد من مزج عنصرين أولين على الأقل، أما اللغة العربية فتتوخى سبيل التولد الانفجاري الخارجي، من خلال الطاقة الاشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ، من أصل جذري فتتكاثر المفاهيم وتتباعد، ولكن بينها رابط الانتساب الاشتقاقي.

ومن العلوم أن المصطلحات العلمية–لاتينية كانت أو فرنسية، أو انجليزية–تتألف من أكثر من مقطع واحد، لذا تتم اللجوء إلى ترجمة المصطلح بالاعتماد على تعريب السوابق واللواحق، "ومما لاشك فيه أن الشهابي من أوائل من تكلم عن السوابق واللواحق، ودعاها بالصدور والكواسع، ومثل لها في كتابه "المصطلحات العلمية 1953م" بثلاث وعشرين لاصقة، فيما جعلها محمد رشاد الحمزاوي ستمائة وخمسين (650) لاصقة، منها خمسمائة وثمانية وعشرين (528) سابقة، ومائة واثنتان وعشرين (122) لاحقة، في حين وصلت إلى ألف وسبعين (1070) لاصقة عند محمد صادق الهلالي سنة 1987م في معجم مصطلحات العلوم الطبية.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن ترجمة المصطلحات العلمية إلى اللغة العربية تقتضي إيجاد عدة مقابلات عربية للسابقة أو اللاحقة الواحدة حتى تتلاءم مع المجال المعرفي المقصود، لأن المصطلح ما هو إلا تسمية لمفهوم في مجال، ولهذا جعل محمد رشاد الحمزاوي للسوابق واللواحق عدة معان في مشروع معجم الفيزياء والكيمياء لمكتب تنسيق التعريب، ومن ذلك: (A)، بمعنى لا، غير معطل، و(Anti): ضد، تنافر، لا، و(Poly): متعدد، عديد، كثير، و(Métre): ميزان، مفعال، مقياس، و(Ible): قابل، يمكن، منفعل، فعول، و(Scope): كاشف، كشاف، مكشاف وغيرها.

2– **التعريب:**

ويحمل هذا المصطلح عدة مفاهيم تختلف باختلاف مجالاتها المعرفية، حددها الفاسي الفهري في:

- الاقتراض والعمل على إصهار المقترض ليصبح من صميم النظام العربي.
- إحلال العربية محل لغة أخرى في المجال اللساني الاجتماعي (Sociolinguistique).
- تهيئة اللغة وتنميتها لتصير بنظامها قادرة على القيام بالوظائف التعبيرية تؤديها اللغات الأخرى.
- نقل نصوص أو مصطلحات من لغة غير عربية غلى اللغة العربية، وهذا ضرب من الترجمة.
- إدخال اللغة العربية في قطاع تمهين فيه اللغة الأجنبية.

وهذه المفاهيم المتعددة لهذا المصطلح لا تخرج عن أحد المهتمين:

- أولهما: تطويع وضع اللغة الداخلي.
- وثانيهما: يتمثل في إعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن التعريب المعول عليه في هذه الدراسة هو التعريب المصطلحي، المتمثل في توليد المصطلحات من خلال نقل المصطلح الأعجمي إلى العربية مع تكييفه وفق خصائصها الصوتية والصرفية، ويصطدم هذا التحويل بثلاث إشكالات هي:

1- إشكالية تقابلية: ناتجة عن المقارنة الصوتية بين العربية واللغات الأجنبية الأخرى، لأن العربية لا تسمح بكتابة بعض الأصوات الضرورية في المصطلحات مثل: (V.P.G).

2- إشكالية تاريخية: تتمثل في عدم إطراد قواعد نقل الأصوات الأعجمية بين اللغويين القدامى والمحدثين، فمعظم المصطلحات الحديثة-إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية-ذات أصول لاتينية ويونانية تختلف نطقا وصرفا عما هي عليه في اللغة الأم، ولهذا يصعب التواصل بين اللغات، نظرا لاختلاف لغة الأصل القديمة عن اللغات الأوروبية الحديثة.

3- إشكالية وصفية: تتجسد في تنوع النطق والكتابة على صعيدي اللغة المرسلة والمتلقية، من خلال تعدد طرائق نطق الحرف باختلاف المصادر اللغوية من إنجليزية وفرنسية وألمانية، فمثلا (G) يكتبها المصريون جيما، في حين يكتبها أهل الشام غينا.

ولتجاوز هذه العينات اجتهدت المجامع اللغوية العربية في سن قواعد التعريب، فرسمت ضوابط تنظمه، وتعين على الإفادة منه، من خلال تبني النظام الصوتي العربي الذي يتوفر على هذه العناصر:

- الحروف والأصوات الصوتية.
- البنية الصوتية للكلمة العربية.

**ج- الإيقاع الصرفي للكلمة العربية:**

ولما كان المصطلح المعرب أجنبيا-فهو بالضرورة-ينطق ويكتب بلغة تختلف-إلى حد ما-عن اللغة العربية، لذا اقترحت لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية بالقاهرة تغيير كتابة الأصوات الأجنبية إلى أصوات عربية، وأصدر المجمع قرارا بشأن التعريب هذا نصه: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية-عند الضرورة-على طريقة العرب في تعريبهم".

ولكن هذا القرار يطرح عدة تساؤلات: "فما حد الضرورة؟ ومن هم العرب المشار إليهم؟ وما هي طريقتهم؟"، وفي هذا الصدد يرى مصطفى الشهابي أن "هذا القرار يجيز للعلماء تعريب المصطلحات العلمية، إذ لم يكن في المستطاع إيجاد ألفاظ عربية بطريقة الحقيقة أو بطريقة المجاز"، ولهذا الغرض

كان التعريب مقتصرا على المصطلحات الدالة على أسماء الأعيان وأعلام الجنس، وما نسب إلى علم أسس شخص أو اسم مكان، أما ما وراء ذلك من الكلمات التي أخذت من اللغة العربية لأداء معان علمية ينبغي ترجمته.

وإذا كانت المجامع اللغوية العربية تتشدد في اللجوء إلى المعرب من المصطلحات في صناعة المعاجم المتخصصة الجماعية، فإن المعاجم المتخصصة لدى الأفراد احتوت المعرب بنسبة أعلى على نحو ما بينه ممدوح خسارة:

| المعجم | عدد المصطلحات | المعربات | النسبة |
|---|---|---|---|
| مصطلحات علمية | 345 | 26 | %7.3 |
| معجم الرياضيات المعاصر | 275 في حرف الميم | 3 | %0.9 |
| قاموس الكيمياء | 116 في حرف اللام | 33 | %28 |
| معجم المصطلحات الأدبية | 94 في حرف الهمزة | 11 | %12 |

وهذا يدل على مدى شيوع التعريب لدى واضعي المعاجم المتخصصة، نتيجة الثورة المعرفية، وما صاحبها من تدفق مصطلحي أجنبي غزير في شتى العلوم والمعارف.

وصفوة القول إن التعريب وسيلة للتوليد المصطلحي، لأنه ينمي الرصيد المصطلحي، ولكن يجب اعتماده بشروطه الخاصة، وفي حالاته المحددة، ولاسيما التقيد بالحروف الأعجمية العربية حتى نصون الهوية الثقافية للأمة العربية.

**3- الدخيل:**

يطلق الدخيل على اللفظة التي لم تخضع لمقاييس العربية وبنائها وجرسها، سواء كانت قديمة أم حديثة، ويرى ممدوح خسارة أن "الدخيل من الكلم هو ما لم يخضع للنظام الصوتي العربي"، ويمكن التمييز بين المعرب والدخيل في "أن المعرب بخضوعه لخصائصه العربية قد اندمج في اللغة، وذال فيها، فصار جزء من ثروتها اللفظية، حتى ليصعب أحيانا تميزه من الغربي، أما الدخيل بخروجه عن خصائص العربية وقوانينها-فقد يبقى غريبا- لم يهيأ له الاندماج في المخزون اللغوي".

ويمكن تحديد دخاله المقترض اللغوي من خلال ستة معايير هي:

1- التقاء الساكنين، مثل: "هِيدْرُوجين أو هَايْدرُوجين".

2- البدء بساكن: ككلمة بْلاَسْتيك.

3- تنافر الأحرف.

4- تنافر الحركات: كمصطلح سيناريو.

5- زيادة الأحرف في الكلمة المعربة، مثل: سيتوبلازما.

6- الأحرف الدخيلة على الأبجدية العربية: فيرُوس.

وهناك من يرى أن "التعامل مع المصطلحات المقترضة بوصفها واقعا دائما-إلى حين الاستعاضة عنه-يتطلب النظر في الصورة التي تدخل فيها اللفظة الاجنبية إلى اللغة العربية".

وإذا كان الدخيل هو أحد وسائل وضع المصطلحات العلمية، فإنه "لا مسوغ له أحيانا، ويحدث أن يغزو الحقل المصطلحي العربي بلا مبررات لغوية أو معجمية أو مفهومية"، مما يؤدي إلى هيمنة اللغة الأجنبية في مجالات الحياة، مما يعيق التواصل، ويخلق اضطرابا مصطلحيا يؤدي إلى عسر استيعاب المفاهيم وصعوبة تداولها.

**مراجع المحاضرة:**


1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

2- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

3- الترجمة والتعريب، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002م.

4- الترجمة، التعريب والمصطلح، بوبكري فراجي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، د ط، 2004م.

5- الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، محمد علي الزركان، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1، 1998م.

6- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سورية، ط1، 2007م.

7- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط9، 1981م.
8- دور مجامع اللغة العربية في التعريب، إبراهيم الحاج يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 2002م، ص77-89.
9- العربية والحداثة أو الفصاحة الفصاحات، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.
10- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
11- تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، سميح أبو مغلي، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.
12- التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، د ط، 1990م.
13- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.
14- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربي، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.
15- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934-1984)، شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1404هـ-1984م.
16- المصطلح العلمي في اللغة العربية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ-2010م.
17- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.
18- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1995م.
19- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1998م.

20- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م، ج1.

21- المناهج المصطلحية-مشاكلها التصنيفية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010.

22- منهاج المترجم، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م.

# المحاضرة التاسعة
# الاشتقاق

**تمهيـــــد:**

تمتاز اللغة العربية بخصائص لا نجدها في اللغات الأخرى، وهذا ما ييسر لها التعامل مع لغات العالم، كما تعتمد على عدة آليات لوضع المصطلح العربي يمكن تلخيصها فيما يلي: أولا: الاشتقاق من المسلم به أن من أهم خصائص لغتنا الضادية أنها لغة اشتقاقية، والاشتقاق علم مشترك يسن الصرفيين واللغويين، وتعد هذه الآلية من أهم الآليات التي تسهم إسهاما فاعلا في توسيع اللغة.

**1- تعريف الاشتقاق:**

هو "أخذ صيغة من أخرى من إبقائها معنى، ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة"، وينقسم الاشتقاق عند اللغويين إلى أربعة أقسام المتمثلة في: الاشتقاق الصغير، الاشتقاق الكبير (الإبدال)، الاشتقاق الأكبر، الاشتقاق الكبار (النحت).

ولكن المعول عليه في وضع المصطلح هو الاشتقاق الصغير (الصرفي)، لأنه يعد "مجالا لتنمية اللغة، ولاسيما بالمصطلحات العلمية"، فانطلاقا من استخدام صيغة جذر لغوي من صيغ الفعل يمكن "اشتقاق مصادر وأسماء وأفعال بأوزان متعددة، بحيث لن يقل عدد الألفاظ التي يمكن اشتقاقها من كل فعل إلى مائتين، وقد يزيد على الثلاث مئة، لا يستخدم منها بشكل فاعل أكثر من ثلاثين"، وتتم عملية الاشتقاق الصرفي عبر المرحلتين:

- "الأول: اشتقاق فعل من ذلك الأصل.
- والثانية: اشتقاق بقية المشتقات من ذلك الفعل، بما فيها المصادر".

فالاشتقاق يتخذ ثنائية الجذر والصيغة لتشكيل مفردات مختلفة المباني مرتبطة المعاني، لأن الفروع المولدة متصلة بالأصل اللغوي القائم على القياس، وبذلك يصبح المشتق الجديد جاريا على وزن من الأوزان العربية القديمة.

كما يجب أن يكون بين الأصل والكلمة المشتقة تناسب وترتيب في عدد الأحرف الأصلية.

"ومن أنواع هذا الاشتقاق نوعان، لم يتوسع فيهما العرب كل التوسع، ولكن رأى مجمع اللغة العربية استخدامهما قياسا لشدة الحاجة إليهما في مصطلحات الفنون والعلوم، أحدهما الاشتقاق من أسماء الأعيان، وثانيهما المصدر الصناعي وهو ما يتكون بزيادة ياء النسبة والتاء على اللفظ للتعبير على المعنى الحاصل بالمصدر (...) إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء" نظرا لضرورة هذا النوع من الاشتقاق في التعبير عن الحقائق الفلسفية والفنون والعلوم، لذا أجاز النقاد

استخدامه قياسا عند الحاجة لذلك"، ثمة إجماع إذن على أن هذا الضرب من الاشتقاق يؤدي دورا رئيسيا في تشكيل المصطلح واللغة عموما من خلال الاتكاء على ما لا حصر له من صيغ معيارية قابلة.

للقياس عليها، حتى أنه يمكن القول إن لغتنا العربية بهذا التشريع المواكب لوضعيتها صارت لغة حية أبد الدهر، فلم تزل على خصوبتها في إفراخ لغة من لغة، بما يجعلها لغة كل العصور، وفي الآن ذاته تبقى لها بكارتها ما استطعنا أن نحفظ لها تلك الأصول.

ومنه نخلص إلى أن الاشتقاق أحد الظواهر الأصلية في اللغة العربية القائمة على علاقة الدال بالمدلول، كما أنه يسهم في توليد الألفاظ من بعضها البعض والعودة إلى مادتها والإيحاء بمعناها المشترك، وبما أن اللغة العربية لغة اشتقاقية فهي تساهم في إثراء الرصيد اللغوي وذلك بكثرة قوالبها التي تركن إليها الجذور، مما أدى إلى تعدد معانيها وقوة تعابيرها ومواكبتها للحداثة"، يحظى الاشتقاق بمكانة متميزة ضمن اللغات السامية، وعلى رأسها العربية من حيث أنه أهم وسائل التوليد اللغوي وأكثرها استجابة لخصوصياته.

والأكيد أن الاشتقاق على أهميته البالغة في توليد المصطلحات العلمية، لا يمكنه أن يحل بمفرده الإشكالات التي تواجه اللغة العربية أثناء تعاملها مع المفردات العلمية الوافدة إليها، لاتينية ويونانية، إذ لابد له من الاستعانة بوسائل أخرى في التوليد المصطلحي.

2- **النحت:**

هو "أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى"، ويعود استعمال النحت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين، فقد وضحه بعدة أمثلة منها قوله: "أخذوا العين والباء من (عبد) والشين والميم من (شمس) وأسقطوا الدال والين، فبقي من الكلمتين كلمة، ومن الكلمات التي تم تكوينها بالنحت في التراث العربي: بسمل-حسبل-حوقل-حمدل-سمعل-دمعز.

والملاحظ أن معظم ما ورد من منحوت عند القدامى، يكتسي طابعا إسلاميا وهذا ما يفسر شيوعه وتداوله بين المتكلمين.

أما في العصر الحديث، فلقد حاول العلماء توظيف النحت لتوفير بعض المصطلحات العلمية، ولكن التوظيف العشوائي لهذه الآلية أدى إلى خلق منحوتات غريبة مبهمة لا يستسيغها الذوق العربي، ومع بداية النهضة الحديثة في البلاد العربية، واجه اللغويون والعلماء العرب تدفق فيض من المخترعات العصرية، والمفاهيم الجديدة التي كان عليهم أن يضعوا لها ألفاظا عربية تعبر عنها، ولما كانت معظم

المصطلحات الوافدة إلى العربية أوروبية الأصل، حاول بعضهم الاستفادة من وسيلة النحت لتوليد المصطلحات في العربية، مما أثار انقسام اللغويين والمصطلحين إلى ثلاثة طوائف:

- الطائفة الأولى: رفضت إدخال النحت إلى متن العربية تفاديا لأي تشويه يمس بنية اللغة، ويمثلها: الأب انستانس الكرملي، ومصطفى جواد، وعبد السلام المسدي.
- الطائفة الثانية: توسطت الأمر، فلم ترفض الأخذ بالنحت رفضا مطلقا، كما لم تدع إلى الإطلاق في صياغة الألفاظ المنحوتة، ومازالت تحتكم فيه إلى السماع، وتضم: مصطفى الشهابي، ابراهيم أنيس، صبحي الصالح، عبد الصبور شاهين، ومحمد يوسف حسن.
- الطائفة الثالثة: قالت بجواز الوسيلة النحتية، ورفعت كل القيود عنها، ومن أنصار هذه الدعوة: عبد القادر المغربي، رمسيس جرجس، عبد الكريم خليفة، حلمي خليل، محمد صلاح الدين الكواكبي، بيفورك ميناجيان.

أما في المجامع العربية، فقد وافق مجمع القاهرة على استخدام النحت في صوغ المصطلحات العلمية عند الحاجة الملحة، ولهذا قرر المؤتمر الموافقة على جواز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية".

ويرى مجمع العراق "عدم إجازة النحت إلا عند عدم العثور على لفظ قديم، واستبعاد وسائل تعليمية اللغة من اشتقاق، ومجاز، واستعارة، وترجمة، على أن يلجأ إليه ضرورة قصوى، وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس".

في حين جعل مكتب تنسيق التعريب النحت آخر وسيلة يتم استخدامها في التوليد المصطلحي، ولتحقيق سلامة المنحوت وموافقته لنظام اللغة العربية لابد من:

- ألا يقل عدد جروف الكلمة المنحوتة على أربعة أحرف.
- أن يكون لكل كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى مغايرا لمعنى الكلمة الأخرى، وحتى تجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.
- أن يتم من الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.
- اشتمال كل كلمة منحوتة على حرف الذلاقة (م، ر، ب، ن، ف، ل).
- السلامة الصوتية في تأليف الكلمة المنحوتة.
- أن يكون المنحوت على وزن عربي.
- تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية وجمع ونسبة وإعراب.

الأول: مراعاة الانسجام الصوتي بين حروف الكلمة المنحوتة حتى يتقبلها الذوق العربي، ولذا لابد من تجنب اجتماع الحروف المتنافرة كالجيم والقاف، أو النون والراء.

الثاني: مراعاة أوزان الكلمة العربية الرباعية والخماسية المجردة والمزيدة.

وكن الملاحظ أن استثمار النحت في صياغة المصطلحات عند العرب المحدثين، لم يلق رواجا في التوليد المصطلحي، ففي إحصاء شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب، أولها في الفيزياء، وثانيها في النفط، وثالثها في الطب، لا يوجد سوى ثلاثة عشر مصطلحا صغيت بالنحت.

والوضع نفسه من خلال دراسة إحصائية حول حرف الألف في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي شارك في وضعه لغويون من مؤسسات لسانية في المغرب، والجزائر والسودان وتونس، لم يجد فيه سوى منحوت واحد من مجموع 211 مصطلحا.

ومما سبق يتضح أن النحت وسيلة من وسائل توليد المصطلحات، ولكن اللغويين يفضلون وسائل أخرى كالاشتقاق، والمجاز، وذلك بسبب عوامل أهمها:

- شدة الخلاف حول قياسيته.
- غياب نظرية صارمة تقعد لعمليات صياغته.
- توفر العربية على أنظمة توليد غنية تقوم بدور فاعل في إثراء الرصيد المصطلحي العام والخاص.

ولكن يبقى النحت وسيلة من وسائل توليد الالفاظ والمصطلحات، له مكانته في اللغة العربية على الرغم من محدوديته.

**مراجع المحاضرة:**


1- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبان، ط1، 1418هـ-1998م، ج1.

2- الخصائص، ابن جني، ج1.

3- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1995م.

4- قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي وفرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984م.

5- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربي، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.

6- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.
7- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1981م، ج1.
8- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.
9- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

# المحاضرة العاشرة
# الإحياء

**تمهيـــــد:**

يعد الإحياء أحد الطرق اللغوية المتبعة من طرف الهيئات العلمية، والمجامع اللغوية، وحتى اللغويين والمصطلحيين العرب المحدثين في توليد المصطلحات اللغوية من خلال استغلال التراق اللغوي الزاخر بشتى العلوم والمعارف العقلية منها والنقلية، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإبداع المصطلحي من جهة، وربط حاضر اللغة بماضيها من جهة أخرى.

1- **تعريف الإحياء:**

هو: "ابتعاث اللفظ القديم ومحاكاة المعنى العلمي الموروث بمعنى علمي) حديث يضاهيه"، ويعرف أيضا على أنه: العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التعبير عن أغراضها المستجدة"، "ومما تحرص عليه كل ثقافة أصيلة أن تبقى جسور الاتصال راسخة بين ماضيها وحاضرها.

وتسمح هذه الطريقة بتحقيق:

- ربط حاضر اللغة بماضيها.
- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.
- سلامة المصطلح العربي التراثي وسهولته.
- تجنب مخاطر الاقتراض اللغوي.
- الإسهام في توحيد المصطلح العلمي العربي.

ولكن استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه، وما استقر منه من مصطلحات عربية صالحة للاستعمال الحديث يتطلب الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي وفق الخطة التالية:

- الفهرسة: من خلال إعداد معجم مفهرس للمصطلحات في كل حقل من حقول التراث.
- التصنيف: بتقسيم المصطلحات وفق تخصصاتها.
- التعريف: بشرح المصطلحات غير المعروفة تعريفا لغويا أو اصطلاحيا.
- التخزين: بحفظ المصطلحات المعرفة ورقيا أو إلكترونيا، للاستفادة منها في وضع مصطلحات جديدة.
- النشر: إصدار المصطلحات المعرفة ورقيا أو إلكترونيا، باستثمارها في توليد المصطلحات العلمية الجديدة.

وينبغي الإشارة إلى أن توظيف المصطلحات التراثية في صياغة مصطلحات علمية جديدة محفوفة بالمخاطر، لأنه غالبا ما يرد "المصطلح القديم في أصله موضوعا للدلالة على مفهوم يتم تحديده داخل

النسق المفهومي الذي يشكل الجهاز الواصف في الفكر اللغوي القديم"، فعند استعمال المصطلح التراثي "المشدود إلى مرجعيه خاصة تختلف تمام عم في مرجعية المعطيات الحضارية الحديثة، قد يفقد هذه المعطيات حداثتها، ويفرغها من مضامينها الجديدة ليشدها إلى مضامين مغايرة تماما".

ولكن ينبغي إحياء المصطلحات التراثية وتوظيفيها في توليد المصطلح العلمي، مع مراعاة الجوانب الدلالية والمعرفية.

2- **المجاز:**

ومعناه عن أهل الاختصاص "هو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره"، فالمجاز ينقل اللفظ من استعماله للدلالة على المعنى اللغوي إلى الدلالة على المفهوم الاصطلاحي في مجال محدد.

ولقد لجأ العرب إلى هذه الوسيلة حينما واجهوا النقلة الثقافية الحضارية الكبرى التي جاء بها الإسلام، فاتخذوا التطور الدلالي للكلمات القديمة، وأعطوها مدلولا جديدا محتذين حذو القرآن وما جاء به من ألافظ، كالإيمان والنفاق والصلاة والزكاة وغيرها من الكلمات التي اتخذت شكل مصطلحات ذات دلالات جديدة مغايرة لدلالاتها الوضعية.

ومادامت ألفاظ اللغة ثابتة ومعانيها متطورة باستمرار كان المجاز منبعا غزيرا لاستحداث المصطلحات من خلال تحميل الالفاظ بمدلولات جديدة تتصل بالدلالة الوضعية، بقرائن معينة، ونتيجة اطراد التعبير المجازي يغيب المعنى القديم، ويحل محله المعنى الجديد، وفي ذلك يرى ابن جني أن "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"، ولهذا السبب "فنحن لا نفهم البريد (La poste) Post مسافة بين منزلين من منازل الطريق، ولا الهاتف (Téléphone) صوتا يسمع دون أن يرى صاحبه، ولا العدسة Lentille (Lens) حبة عدس، فالذهن يحملها اليوم على المعنى الجديد الذي اكتسبته ولازمته"، ونظرا لأهمية هذه الوسيلة وفعاليتها فقد تجوز النحاة باستعارة النصب والجر والبناء، وتجوز العرضيون باستعارة البحر والشطر والخبن والتذييل، وكلها دوال ذات دلالات حقيقية حسية مستمدة من البيئة العربية البدوية.

يختل المجاز المكانة الثالثة في وضع المصطلحات بعد الترجمة والاشتقاق، "فقد بلغت نسبه في مصطلحات العرب المحدثين نحو 12%"، ويبقى اعتماد هذه الآلية في صياغة المصطلح يشكل امتدادا للأخذ من التراث العربي الغزيز، مع تطويع الدلالات القديمة لتصبح قادرة على حمل المعاني المتجددة، وفي ذلك إثراء للغة العربية بمصطلحات علمية جديدة.

**مراجع المحاضرة:**


1- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط3.

2- الخصائص، أبو الفتح عثمان أبن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، ط4، 1990م.

3- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

4- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

5- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.

6- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

7- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبيد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.

8- المصطلح العلمي في اللغة العربية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ-2010م.

9- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1424هـ-2003م.

# المحاضرة الحادية عشر
# التعريف المصطلحي

**تمهيـــد:**

تختلف أنواع التعريف بحسب نوعية المعرف، فإذا كان التعريف اللغوي يناسب المفردات اللغوية في معجم اللغة العام، فإن التعريف المنطقي يهدف إلى تحديد ماهية الأشياء، ويرتبط التعريف المصطلحي بالمصطلحات الدالة على مفاهيم محددة في المعاجم المتخصصة لمجالات معرفية معينة، كاللسانيات، والطب، والهندسة وغيرها.

**1- تعريف التعريف المصطلحي:**

ويم اعتماده في المعاجم المتخصصة، وبنوك المصطلحات (Bank Term)، لأنه يمكن "تفسير مقصد المصطلح ومرجعه وسماته الدلالية في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح، وسواه من المصطلحات".

ويعرفه هيلمون فيلبير لأنه: "صيغة تصف مفهوما بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميزه عن غيره من المفاهيم داخل المجال المفهومي، كما تحدد موقعه فيها"، وهو عند عضمان بن طالب "بناء دلالي للمفهوم الخاص مبين لخصائص المرجع، ومحدد لموقع المدخل في النظام المصطلحي"، ولقد اختصرت المنظمة العالمية للتقييس (Iso) مفهوم التعريف في التوصية رقم (1087) بأنه: "وصف لفظي للمفهوم"، أي أنه يسعى إلى توضيح المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح، وليس بتوضيح اللفظ أو الشيء، من خلال اعتماد دعامتين متكاملتين تتمثلان أساسا في تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم من جهة، وتحديد موقع المفهوم في الحقل المفهومي وإعادتها في الشبكة المفاهمية لذلك الحقل من جهة أخرى، ومما يتضح أن التعريف المصطلحي يركز على تعيين المفهوم، وذلك بالنص على خصائصه المميزة، وضب موقعه في الجهاز المفهومي لعلم من العلوم.

**2- التعريف المصطلحي وباقي التعاريف:**

يختلف التعريف المصطلحي عن التعريفين المعجمي والمنطقي في عدة أوجه، يمكن توضيحها انطلاقا من: تحديد الإشكالية، وضبط الوظيفة، وتعيين مجال الاستخدام، ورصد الخصائص المميزة، ورسم المنهج المعتمد:

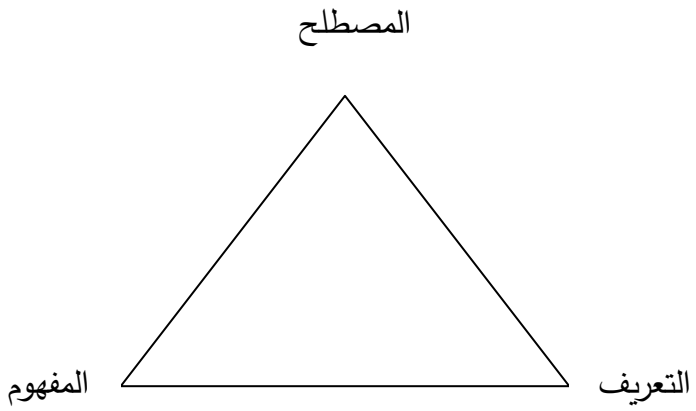
| العناصر | التعريف المصطلحي | التعريف المعجمي | التعريف المنطقي |
|---|---|---|---|
| الوظيفة | كيف نحدد المفهوم؟ | ماذا تعني الكلمة؟ | كيف نصف الشيء؟ |
| نوع المعجم | تحديد مفهوم خارج اللغة | إبراز كيفية استعمال الكلمة في سياق | وصف الكلمات والأشياء وصفا تفصيليا |
| نوع المعجم | المعجم المتخصص | المعجم العام | الموسوعة |
| المجال | قاع معرفي معين | اللغة العامة | شمولي (ينتقل من العموم إلى الخصوص) |
| الخصائص | بنائي (Constructive) | تفسيري (Explicative) | تلخيص المعارف |
| المنهج | الانوماسيولوجي Onomasiologique المفهوم←المصطلح | السياسيولوجي (Semasiologique) الكلمة←المعنى | الجمع بين المنهجين وتعطي الأولوية للمنهج السيماسيولوجي |

وما ينبغي الإشارة له هو أن التراص العربي قد عرف هذه الأنواع الثلاثة، إذا كان التعريف المعجمي الأسبق توظيفا من خلال تفسير غريب القرآن، ولاسيما "تفسير علد الله بن عباس"، ثم التعريف المنطقي ثانيا من خلال الرسائل المستقلة، ككتاب "النبات" للأصمعي، ثم ظهر التعريف وكليات الكفوي.

**3- موقع التعريف المصطلحي:**

لما كان التعريف المصطلحي وثيق الصلة بالمعجم المتخصص، كان لابد من تفصيل الحديث عنه، وذلك من خلال تبيان أسسه العامة وقواعده المنهجية.

يتخذ التعريف المصطلحي مكانا أساسيا داخل البنية المصطلحية (المصطلح-المفهوم-التعريف) لمجال معرفي ما، ولذلك اعتبره علماء المصطلح أحد أركان المثلث المصطلحي (Triangle terminologique)، كما يتضح في هذه الخطاطة:




المثلث المصطلحي (Triangle terminologique)

فمن خلال هذا المثلث تتجلى الصلة الوثيقة بين التعريف والمجال، مما يلغي كل لبس وغموض عن المفهوم، ولاسيما في حالة المصطلح الذي يرد مشتركا لفظيا بين عدة قطاعات معرفية، إذ تصبح الإشارة إلى المجال لا يتجزأ من التعريف.

وهذا ما يتضح بصورة جلية في المعاجم المتخصصة التراثية، فالخوارزمي في معجمه "مفاتيح العلوم" قصد ضبط اللفظة في سياقاتها، فتعيين المجال هو تقريب للتعريف وتدعيم له.

4- **وظائفه:**

يسعى التعريف المصطلحي لتحقيق ثلاثة أمور ضرورية هي:

تثبيت أولي لمعادلة: مصطلح-مفهوم.

ب-تحديد المصطلح في موقعه من البنية المعرفية المناسبة.

شرح معنى المفهوم للمستعملين المختصين في بنوك المعطيات كالمترجمين والمختصين في الميادين العلمية.

وتبقى مسألة تثبيت المصطلح غاية هذا النوع من التعريف، أنها تحقق مقاصد العلم من خلال ربط المفهوم بالمصطلح ضمن المجال المحدد.

5- **مكوناته:**

يمكن توزيع المكونات العامة للتعريف المصطلحي إلى ثلاثة مستويات هي:

1- المستوى اللغوي-المعجمي: وتشترك فيه كل أنواع التعاريف، ويشمل:

- المقولة النحوية الخاصة بالمصطلح المعرف.
- البنية الصوتية والإمكانيات التركيبية.
- خصائص الاستعمال من الناحية التداولية.

2- المستوى الدلالي-المفهومي: ويحتوي المعلومات التالية:

- الميدان الخاص باستعمال المصطلح المعرف.
- الوظيفة المرجعية.
- الرسوم البيانية الدالة على أصناف الأشياء وأحجامها ووظائفها الثانوية.
- موقع المصطلح في الشبكة المفهومية.
- ترجمة المصطلح بذكر مقابله في اللغات الأخرى.

3- المستوى الوثائق: ويضم المراجع المعتمدة في وضع التعريف.

**6- أنماطه:**

لقد تعددت أشكال التعريف المصطلحي بتعدد أهدافه، وتوع طبيعة المفاهيم التي يشير إليها، وهذا ما جعل المصطلحين يميزون بين عدة أنماط:

- التعريف القصدي (Intensionnel définition): ويسمى أيضا التعريف بالتضمين، لأنه يضمن المفهوم المعرف، فيتم التركيز فيه على المفهوم العام الأقرب، مضافا إليه الخصائص المميزة للمفهوم المراد تعريفه.
- التعريف الامتدادي (Extensionnel définition): ويهدف إلى تعيين الأنواع التي يحيل عليها المفهوم.
- التعريف الوظيفي (Définition Fonctionnel): ويسعى إلى تحديد المعرف بوظائفه وعلاقاته وأنواعه.
- التعريف السياقي (Contextuel Définition): وهو تعريف بمثال عن الاستعمال الفعلي للمفهوم.
- التعريف بالخصائص (Définition par Propriété): يكون بوصف الخصائص المميزة للمفهوم، سواء بذكر شكله أو لونه أو حجمه إن كان ماديا، أو تحديد سماته الدلالية إن كان مجردا.
- التعريف بالمكونات (Définition par Composant): والغرض منه تعداد أهم مكونات المفهوم.
- التعريف بالقسمة (Définition par Division): ويقصد به تحديد موقع المفهوم داخل السلسلة المفهومية التي يتفرع عنها، وربطه بما ينتج عنه من مفاهيم فرعية.

**7- مميزاته:**

يقتضي التعريف المصطلحي مجموعة من الضوابط التي تجعل بناءه محكما في حقل الدراسة المصطلحية، وهذه الضوابط هي: الصيغة اللغوية، وتنظيم محتوى.

أ- **خصائص الصياغة اللغوية:** وتتمثل في

1- البساطة: تبليغ المضمون بأقل عبارة ممكنة.

2- الوضوح: تجنب الكلمات الغريبة والغامضة ومختلف الأساليب المجازية، وتفادي التكرار.

ب-**خصائص تنظيم المحتوى**: وفيها يتم اجتناب هذه العناصر:

1- ذكر المصطلح.

2- التعريف بالمرادف.

3- الجنس البعيد، ومن ذلك استعمال لفظ "ما" في بداية التعريف.

4- التعريف الصرفي الدلالي الذي يحيل على الأصول الاشتقاقية.

**8- شروطه:**

تخضع عملية التعريف إلى شرو من شأنها أن تحقق نجاحه، وتبعد عنه التشويش وتنقسم بدورها إلى طائفتين، شروط عامة يشترك فيها مع التعريفين السابقين، وشروط خاصة تتعلق به دون غيره.

أ- **الشروط العامة**: وهي:

1- الوضوح: باجتناب الالفاظ الغريبة والغامضة ومختلف الأساليب المجازية.

2- الإيجاز: الاقتصار على أقل عبارة ممكنة.

3- المساواة: من خلال اتفاق المعرف والتعريف من حيث المدلول، إذ لابد من مطابقة المعرف على المعرف من حيث الجلاء والبيان.

4- مناسبة اللفظ للمعنى: باستعمال الالفاظ المناسبة لتحقيق المطلوب مع الابتعاد عن التطويل المذموم.

5- الإياب: فلا تعرف المصطلحات بألفاظ سالبة، وذلك بتفادي صيغ السلب مثل: ليس-عكس-وغيرها.

6- وضوح المعرف به: لابد أن يكون المعرف به أكثر وضوحا من المعرف.

7- عدم الترادف.

8- اجتناب التحديد الدائري، كتعريف المجهول بالمجهول.

9- أن يتألف التعريف من حدود أولية غير قابلة للتعريف في ذاتها.

ب-الشروط خاصة: تتمثل في:

1- اجتناب ذكر المصطلح، أي خلو التعريف من ذكر المصطلح المعرف.

2- الاستبهام: والمقصود به "من الضروري الاستغناء عن التعريف متى كانت المصطلحات مفهومة بديهيا ويمكن إدراكها بلا تعريف أو تحديد".

3- اجتناب الجنس البعيد: وذلك بالابتداء بأقرب جنس يشمل عليه المفهوم عند التعريف، أي الجزء العام قبل الخاص.

**المراجع:**

1- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

2- تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة، بيت الحكمة، تونس، ط1، 1989م.
3- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.
4- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.
5- التعريف المصطلحي-دراسة في ضوء المصطلحية الحديثة، حميدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2019.
6- تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، الجيلالي حلام، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 1999.
7- المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظرية التربوية الحديثة، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، الجزائر، د ط، 2010م.
8- منهاج المترجم، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م.
9- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.
10- فضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، جامعة وجدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم24، سلسلة ندوات ومناظرات-3-، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1998.
11- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، البشير التهالي، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ-2007م.

# المحاضرة الثانية عشر
# توحيد المصطلح اللساني

**تمهيــد:**

تعد دراسة المصطلح موضوعا جوهريا داخل الحقل اللساني، بحكم المكانة المهمة التي يحتلها في بناء شبكة من العلائق التواصلية بين كل المكونات التي تنشغل بتطوير الدرس اللساني الحديث، وكذلك التنوع الذي يطبع المستويات، والطرق التي تعمل على بنائه داخل قوالب لغوية مختلفة (تركيبية صرفية، صوتية، ودلالية).

**1- تعريف المصطلح اللساني:**

هو المصطلح الذي يتداوله اللسانيون، للتعبير عن أفكار ومعاني لسانية ويمكن "أن يكون مظلة بحثية تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية".

ولقد اتسم المصطلح اللساني بصفة العلمية، ليس لكونه علميا في حد ذاته، وإنما للظروف التي تمت فيها صياغته، فهو يتأرجح بين ما هو معربا ودخيل، ومترجم.

فالمصطلح المعرب "هو ذلك اللفظ الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى، وتخضعه لنظامها الخاص بإجراء تغييرات عليه، إما بالزيادة أو النقصان، أو بإبدال بعض حروفه مثل مصطلح: Glossématique الذي خضع لنظام صرف اللغة، فأصبح معربا على النحو الآتي: "غلوسيماتية، وذلك بإبدال حرف "G" بحرف الغين، وزيادة الياء والتاء المربوطة وفقا للمقاييس العربية وبنائها وجرسها.

أما المصطلح الدخيل: "فهو الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى، وتبقيه على حاله دون إدخال أي العربية دون إحداث تغيير عليه سواء في حروفه أو صيغته.

في حين المصطلح المترجم: فهو المصطلح اللساني الذي "دخل إلى الدرس اللساني العربي، عن طريق الترجمة باعتباره نقلا للمفاهيم المستجدة على ساحة اللسانيات".

**2- علاقة المصطلحيات باللسانيات:**

تبرز العلاقة الوثقى بين "المصطلحية" و"اللسانية" في الارتباط القائم بين اللغات التقنية واللغة العامة، ظلت "المصطلحية" لعقود عدة (ومازالت لحد اليوم) تحسب في بعض الأحيان نينا فرعيا للسانيات التطبيقية، سواء من بعض اللسانيين أو من قبل بعض المصطلحين، وبالرغم من الدعوة إلى ضرورة الفصل بينهما، لا ننكر فضل الدراسات اللسانية في ازدهار المصطلحية والرقي بها إلى مصاف العلوم الدقيقة بإطلاق، وهكذا تسنى للمصطلحية أن تلتحق بركب التطور الفكري والحضاري دون اقترانها ضرورة بمجموعة لغوية دون أخرى".

والمتمعن في المصطلحيات واللسانيات، يجد أن هناك علاقة مكملة بينهما، لأنهما يتقاسمان نفس المهمة في البحث والدرس، فالمصطلحي عندما يدرس طبيعة المصطلح فهو يكمل عمل اللساني، الذي يعمل بدوره على الإحاطة بموضوع المصطلح وفهمه وتمثله من نواحي مختلفة وهو بهذا يتحقق الهوية اللسانية للمصطلح لأن المصطلح عبارة عن استعمال لغوي في مقام تبليغي محدد ويرتبط بمعرفة معينة مخصوصة".

ولعل التسليم بانبثاق علم المصطلحية عن العلم اللساني يستوجب اتفاقهما في المناهج والمنطلقات والأهداف، غير اننا نجد بين العلمين اختلافات عدة، نكتفي بسرد بعضها:

- انطلاق المصطلحية من المفاهيم لوضع المصطلحات (التسميات) في حين نطلق اللسانيات من البيانات اللغوية لدراستها في مستوياتها المتعددة.
- تقوم المصطلحية بجرد المصطلحات بصيغتها الصرفية المختلفة (كلمات، مركبات، رموز...)، وتعمل على دراستها بينما تشمل الدراسة اللسانية إضافة إلى كلمات: الجمل والأصوات (فونيمات– ألفونات)، وتنكب دراسة الخطاب في مجمله.
- ظهرت اللسانيات الحديثة لتدرس اللغة لذاتها، ومن أجل ذاتها حسب التعبير السويسري، ونجد مقابل ذلك أن المصطلحية تستهدف بالدرجة الأولى تكوين المصطلحات وتنسيقها وتوحيدها وتوثيق مظانها.
- تلجأ المصطلحية إلى المعيارية إضافة إلى الوصفية عند إرادة تقنين الاستعمال المصطلحي، وترفض اللسانيات المعاصرة النهج المعياري (باستثناء الانحاء القديمة التي تحو هذا المنحى في تصنيف متون اللغات الحية).
- تهدف المصطلحية إلى تطوير مصطلحيات العلوم والفنون والتقنيات، وتكتفي اللسانيات بوصف الواقع اللغوي وتقنينه.
- تهتم المصطلحية بالأشكال المكتوبة سواء أكانت مصطلحات أو رسومات، بينما تتناول اللسانيات المكتوب والمنطوق.
- علاقة المصطلحات بالعلوم المحايثة (المنطق، علم الوجود، علم المعلومات)، إضافة إلى مختلف التخصصات العلمية لتي تكون الرصيد الاصطلاحي (أشمل من علاقة اللسانيات بالعلوم المؤثرة في بنايتها المعرفية إلى "علم النفس" و"علم الاجتماع"، و"التشريح".

**3- تحديات ترجمة المصطلح اللساني إلى العربية:**

ليس من اليسير الإقدام على القيام بأي عمل ترجمي كان، إذ يكتنف هذه التجربة الكثير من الصعاب والعقبات التي تجعل المترجم يمعن البحث والتفكير، خاصة إذا كانت في مجال علمي بعينه، إذ يجد المترجم نفسه أمام نص مقيد بمصطلحاته الدقيقة، التي ينبغي أن يتحرى الأمانة في نقلها إلى لغته الأصلية، ثم إن وضع المصطلحات العلمية أو تحقيقها من أشق الأمور وأدعاها إلى الجلد والصبر والأناة، والتخصص الواسع بعلم واحد، حتى بفرع من علم واحد، أما الكلمة العربية التي ستوضع أمام الاعجمية، فليس من السهل إيجادها أو اختيارها، فهناك تراث علمي قديم لنا يجب مراجعته بغية العثور على لفظ عربي سائغ، له معنى اللفظ الاعجمي، أو له مقارب لمعناه، لا يتوقف الأمر هنا، بل تواجه المترجم مشكلات أخرى غي نقل المصطلحات، نذكر بعضها فيما يلي:

**أ- مشكلة مواكبة التطور المصطلحي الغربي:**

يصطدم أي مترم لنص علمي في اللغات الغربية الحديثة بمشكلة التطور التكنولوجي السريع، والذي أدى إلى تفرع مجالات المعرفة وبالتالي كثرة المصطلحات العلمية الموظفة للتعبير عنها، وفي الوقت الذي يبحث فيه المترجم العربي عن مقابل مصطلح واحد، وما يتطلب ذلك من عناء البحث وبذل الجهد الفكري والسعي للحوز على رضا جمهور القراء، واتفاق المختصين عليه لتوطينه في المعاجم المختصة، حتى يجد أن الآلاف من المصطلحات قد استحدثت في الغرب واستقرت في معاجم وهي قد الاستعمال الفعلي، والواقع أن مشكلة ترجمة المصطلح العلمي اللساني وأزمته مرتبطة بالسباق الزمني بين اللسانيات الغربية والتطورات التكنولوجية من جهة وبين مواكبة العرب لهذا السباق من جهة أخرى، ويرجع السبب في ذبك إلى التقدم الهائل بفعل تطور وسائل البحث العلمي لدى الغرب ومجارات المصطلحي له برصد كل جديد ومستحدث من مسميات عملية بمصطلحات تؤدي معناها الدقيق.

**ب-مشكلة غياب المصطلح المقابل في اللغة الهدف:**

من العقبات التي من شأنها تعقيد عملية ترجمة المصطلحات هو غياب المصطلح في ذاته، إلا أنه لا يجعلها مستحيلة، فالأصعب هو غياب المفهوم في اللغة المترجم إليها، فمتى انعدم المصطلح في اللغة المترجم إليها، شكلت الترجمة المصطلحية، أ ي ترجمة المفاهيم عنصرا رئيسيا في هذه العملية التي ينبغي ألا يتصدى لها سوى مترجم قادر على الإلمام بالموضوع ومتمرس في ترجمته، أو أخصائي له ركيزة لغوية متينة ومقدرة على النقل.

ويرى الديداوي أن ترجمة المصطلحات تحتاج الفهم الجيد للمصطلح الذي يؤدي إلى إيجاد المقابل الصحيح له، حتى وإن غابت عنه المعاني المضمرة الأخرى، إلا أنه يوفق في إيصال المعنى المقصود في النص الأصل باختياره المصطلح الصحيح، إذ يقول في ذلك: المترجم متى استحكم فهمه لفحوى المصطلح وتمكن من إيجاد المقابل المناسب به، فإنه يحتمل جدا أن يوصل المعنى تدريجيا إلى القارئ المتخصص الذي له إلمام بالموضوع ودراية بخلفيته، حتى وإن خفي عليه هو البعد الكامل لما قيل وما ذكر وما أضمر، شريطة أن يوفق في المصطلح ويبرع في الأداء.

أما الحمزاوي فيؤكد على حتمية مفادها أن لكل مصطلح أجنبي مكافئ في اللغة المترجم إليها، إذ يرى أنه من المفروض أن يكون لكل مصطلح مقابلات في اللغات الأخرى، وهذا استنادا إلى قضية الترادف الكوني، لذلك فإن قضية الترجمة تضع قضية المعنى أي مشكلة التطابق بين المصطلح اللغوي والواقع، وكذلك مشكلة الترادف الكوني الذي يفترض وجوبا أن لكل مصطلح في لغة ما، مرادف في لغة أخرى، وذلك من أعوص المشاكل التي لم يقر لها قرار لأن الترجمة من لغة إلى أخرى تفرض اعتبار ثقافة كل لغة وما يحيط بها من تضمينات لا تقر التلاصق والنسخ، وهكذا يوجب على من يترجم المصطلح أن يبحث عن مقابل له أو أن يبتكره بإحدى الوسائل التي تتيحها اللغة لتوليد ألفاظها ومصطلحاتها.

**ج- مشكلة الترادف في ترجمة المصطلح:**

أنكر معظم اللغويين المحدثين الترادف الحاصل في المصطلحات اللسانية العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي، فمنهم من عده من صعوبات وضع المصطلحات اللسانية، وهي حقيقة تفرض نفسها على واقع المصطلح العربي الذي يبين اضطراب بعض المؤلفين والمترجمين، فترجم المصطلح الأوربي بلفظ معين مرة، ثم ترجم المصطلح نفسه مرة أخرى في الكتاب نفسه بلفظ آخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف ترجمات المصطلح باختلاف المترجمين ورؤاهم ومناهجهم في اختيار المصطلح الأنسب، غير أن ذلك له تداعياته بسبب ما آل إليه وضع وترجمة المصطلح في العربية، إذ يرى محمود فهمي حجازي أن استعمال كلمتين مختلفتين، أو عدة كلمات لمفهوم واحد من المشكلات المصطلحية التي تحتاج الحسم من طرف الهيئات والمختصين في مجال المصطلح.

**د- مشكلة الخلاف حول تأصيل المصطلح من التراث العربي:**

تبرز مشكلة تأصيل المصطلح العلمي في اختلاف اللغويين حوله وموقفهم منه، إذا انقسموا بين مؤيد للتأصيل ورافض له، دعا المؤيدون للفكرة من لغويين محدثين إلى العودة إلى التراث العربي للبحث

عن المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي، ومن بين هؤلاء مصطفى الشهابي الذي وضع شروطا عامة ينبغي مراعاتها عند النقل من اللغات الأخرى، ومن بين هؤلاء مصطفى الشهابي الذي وضع شروطا عامة ينبغي مراعاتها عند النقل من اللغات الأخرى، ومن أهم هذه الشروط: "تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأجنبي، وهذا يقتضينا أن نكون مطلعين اطلاعا واسعا على الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية، وفي مختلف كتبنا العلمية القديمة، إذن يحتاج البحث عن المصطلح في التراث التنقيب في الكتب العلمية القديمة وإيجاد المصطلحات التي تم إقرارها واستعمالها في ذلك الوقت، وإعادة توظيفها للدلالة على مفهوم يقابله في العصر الحديث، ومن المؤيدين كذلك محمود فهمي حجازي، إذ يقول: ولا يقتصر البحث في المصطلحات في التراث العربي على قطاعات معرفية محددة، بل يتناول بالضرورة كل فروع المعرفة المدونة باللغة العربية على مدى عدة قرون منذ بداية الحركة العلمية في إطار الإسلام، وحتى بداية الاتصال الحديث بالحضارة الغربية، "وتأتي رغبة المؤيدين لتأصيل المصطلح من التراث العربي من كونه غنيا بمصطلحات من شانها أن تفي بالغرض، ولاسيما أن هذه المصطلحات باتت معروفة عند المختصين بالحقل المعرفي، ويفضل مجمع اللغة العربية بالقاهرة اعتماد المصطلحات المورثة عن القدماء، إلا أنه يشترط:

- اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب.
- المصطلح العربي القديم على الجديد إلا إذا شاع الجديد.

غير أن بعض اللغويين يرفضون فكرة العودة إلى التراث بدعوى إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقا على مسميات حديثة، ومن بينهم عبد السلام المسدي إذ يقول: "كثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ في غير معناه الدقيق، فإذا بالمدلول اللساني يتوارى حينا خلف المفهوم النحوي، ويتسلل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية، فتتلابس القضايا، ويعسر حسم الجدل بين المختصين، ذلك أن المعنى الذي وضع له المصطلح القديم غير ما يدله عليه المصطلح الحديث لاختلاف ظروف وضع كل منهما وزمانه وسياقه.

ومن الرافضين كذلك خليفة الميساوي الذي يراه أحد معيقات البحث اللساني الحديث، إذ أن البحث في التراث لإيجاد حلول لظواهر حديثة قد لا يجد سبيله في أغلب الأحيان، بل قد يكون سببا رئيسا في تعطيل الدرس اللساني الحديث وبين مؤيد ومعارض لا يمكن أن نجزم بانفصال العمل المصطلحي العربي الحديث التام عن نظيره القديم، والدليل على ذلك أن الكثير من هذه المصطلحات ما يزال قيد الاستعمال في العلوم الحديثة، كما أن الكثير من المصطلحات اللسانية لها ما يقابلها في العربية، لاهتمام العرب

بدراسة لغتهم وتقنينها ووضع المصطلحات التي تصفها، وهي مدونة في ثنايا مؤلفاتهم القيمة التي مازالت مصادرا يرجع إليها اللغويون في العصر الحديث.

**هـ-مشكلة ثقافة الغير في ترجمة المصطلح:**

يعاني مترجم المصطلح وواضعه من معوق آخر يتعلق بنقل المصطلحات الغربية إلى العربية وتقديمها بصورة مطلقة خالية من أي اعتراض أو نقد، والمشكلة هنا تكمن في الخصوصيات الثقافية.

لكلتا اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، خاصة وأن بعض المصطلحات العربية التي يوظفها المترجم للتعبير عن مصطلح غربي حديث لها أصول في المورث الثقافي العربي، أو أنها موجودة أصلا فيترجم العربي المصطلح الغربي يوضع لفظ آخر، فينتج تعددية مصطلحية تشتت قارئ النص العلمي والباحثين فيه، ويزداد الأمر تعق يدا حين يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية، فقد ينسى أو يتناسى المترجم ما تنطوي عليه تلك المفردات من عمق تاريخي وفكري وثقافي يستدعي التريث والتعامل معها بنوع من الحذر،ن وذلك لأنه ليس من السهل اقتلاعها من جذورها وإقحامها في نص ثقافة أخرى.

**4- المصطلح اللساني العربي ومشكلاته:**

ظهر منذ عقدين وتبين في الدراسات المتعلقة باللسانيات التعبير عن وجود "أزمة" في المصطلح اللساني مفردة أو ضمن أزمات أخرى أو الإشارة إلى المصطلح على أنه "}عقبة من عقبات تلقي اللسانيات"، أو صفة بأنه "مشكلة" من مشكلات متعددة تتعلق باللسانيات عندنا" والتي يمكن إجمالها في:

**أ- التعدد:**

تعتبر مشكلة تعدد المصطلحات في اللغة العربية ظاهرة معقدة، ومن أكبر المشكلات التي تقود في حالات كثيرة إلى اللبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية فهو: "ظاهرة غير صحية ظهرت بمحاولة هدم مصطلحات حديثة ومستقرة، لم تكن ثمة ضرورة لإعادة النظر في هذه المصطلحات الأساسية التي كانت استقرت عند أكثر الباحثين"، وإن أوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني هو عنوان هذا العلم، أي اللسانيات، فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحات، منها: علم اللغة، وعلم اللسان واللغويات، وعلم اللغة العام، والألسنة واللسانيات، والدراسات اللغوية الحديثة وغيرها"، ومع أن الريادة أخذها مصطلح اللسانيات لما يتميز به من خصائص ومميزات.

ومثل هذه المترادفات تعد نقمة في مجال المصطلحات العلمية والتقنية، لأنها تؤدي إلى اختلاف الاستعمال الذي يؤثر بشكل خاص على المصطلحات اللسانية، ولا يمكننا أن نفضل إحدى هذه الترجمات

على غيرها من دون اتفاق المجامع اللغوية على هذا الأمر، واعتمادها على مبدأ توحيد المصطلح بالاستناد على اسس علمية واضحة، يتفق عليها الجميع، لأنه مما لا شك فيه أنسب هذا التعدد الاصطلاحي يعود إلى غياب التنسيق بين المجامع اللغوية، والمؤسسات الوطنية التي تعنى بالترجمة والمصطلحات، إضافة إلى المترجمين والأساتذة والمعجبين الذين لم يتفقوا على أسس علمية دقيقة لبناء المصطلح العلمي.

ب-**تعدد اتجاهات وضع المصطلح:**

لقد ظهرت العديد من المجامع اللغوية في بعض أقطار الوطن العربي وهذا ما يعني أن كل مجمع يقوم بوضع المصطلح وله منهج يتبعه في ذلك، فمنهم من يرى ضرورة اللجوء إلى التراث، وهناك من يهاجم إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصور مستحدث، ومنهم من يحذر من ذبك، وما نتج عن الأمر هو تعدد المصطلح.

ج- **البطء في وضع المصطلح:**

وهذا ما يؤدي إلى سلبيات عديدة منها استعمال المصطلح الغربي كما هو بحكم أنه لا وجود لمقابل عربي.

**د- الاعتماد المفرط على تعريب المصطلحات اللسانية:**

فقد يتعذر الحصول عليه في شكل كلمة واحدة، حيث أنه يفضل اللفظ المعرب على المركب بأكثر من كلمتين، وإن كان لابد من تجنب التعريب واللجوء إليه كآخر الحلول وذل لإبعاد الدخيل عن اللغة العربية.

**هـ-طول صياغة المصطلح:**

ومن أمثلة ذلك (synchronie) دراسة اللغة في حالة استقرار، (Diachronie) دراسة اللغة في حالة تطور، (Acoustique) دراسة الموجات اللغوية.

و- **الازدواجية اللغوية:**

تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة ويظهر هذا جليا عند المثقفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبية، فعندما يترجمون إلى اللغة العربية يتخذون اللغة التي يعلمونها منطلقا في ترجمة المصطلحات، فالدارس باللغة الفرنسية مثلا: يستعمل مصطلح "الفوناتيك" لترجمة مصطلح « Phonétique » بخرف الدارس باللغة الإنجليزية الذي يستعمل مصطلح "الفوناتيك"

ترجمة لمصطلح « Phonétic »، رغم أن هناك ما يقابله باللغة العربية وهو "علم الأصوات"، فاختلاف مصادر التكوين العلمي اللساني يؤثر سلبا على توحيد المصطلح، لأن لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح مرتين مرة من اللغة الفرنسية، ومرة من اللغة الإنجليزية يقضي إلى مصطلحين عربيين لمفهوم واحد ومنه ازدواجية في المصطلح.

ومن هنا نستنتج أن الازدواجية من الظواهر اللغوية التي تعد مشكلة كبيرة في الدرس العلمي بشكل عام واللساني بشكل خاص، والتي يجب معالجتها لأنها تضعف اللغة وتدخل في بنيتها ما ليس منها.

**ز- غياب المؤسسات المهتمة بحقل المصطلح اللساني:**

يرى عبد الملك مرتاض "أن مراسلي المجامع لا يراعي في اختيارهم الشروط العلمية الحقيقة ولكن الشروط السياسية، أو ما يشبه الشروط السياسية، غالبا...وربما يعين في طبقة المراسلين من لا علم له بالعربية ومن لا يشغل بتحقيقها ولا بضبط أبنيته قط هذه السيرة المزرية التي آلت إليها بعض هذه المجامع العربية التي تكابد الخمول والكسل هي التي أغرت أعداء اللغة في المشرق والمغرب لينادوا بإحلال اللغات الأجنبية محل العربية في تدريس العلوم والطب.

**ح- استخدام المصطلح التراثي لمفهوم حداثي:**

بعد قيام النهضة العلمية وتدفق المعارف والعلوم العصرية واتصال رفاعة الطهطاوي وغيره بالحضارة الغربية، انبهر العرب بالتقدم العلمي الذي بلغه العرب لاسيما في الدرس اللساني، فقاموا بنقلها وترجمتها وظهر إزاء ذلك تيارين:

- احدهما دعا إلى قطيعة معرفية بين التراث واللسانيات ويؤثر التجديد في المصطلح.
- الثاني فضل استخدام مصطلحات من التراث اللغوي بمفاهيم لسانية حديثة، أي استخدام مصطلحات تراثية لنقل مفاهيم جديدة تختلف عما هي في التراث، مما أدى إلى تعذر فهم المفاهيم الواردة بتلك المحلية، مثل استخدام لفظ حرف وهو مصطلح تراثي استخدمه النحاة العرب للدلالة على الحرف المكتوب، والذي استخدم ترجمة للمصطلح "Consonnant" الدال على الحرف المعطوف، وحسب محمود فهمي حجاوي، فالأفضل ترك هذا المصطلح لمعناه القديم، وأن تستخدم كلمة صامت للدلالة على "Consonnant" وذلك لضرورة التمييز بين المنطوق والمكتوب، وكذلك الشأن بالنسبة للفظ (مبتدأ) فهو لفظ موظف في النحو بمدلول عاملي محدود وهو مفهوم صوري لا يمكن أن نستخدمه ترجمة لمصطلح (Topic) وهو مفهوم صوري.

فعبد القادر الفاسي الفهري مثلا يحبذ الابتعاد عن استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الدخيل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء، وعليه فإن شحن المصطلحات الجديدة بمفاهيم قديمة يحجب عن الفرق بينهما، وما تتطلبه من دقة في التصور.

**5- المعجم اللساني وأزمة الدقة المصطلحية:**

تعود الفوضى الاصطلاحية في مجال اللسانيات العربية إلى الافتقار إلى معجم لساني عربي أحادي اللساني، يختص بجمع مدونة المصطلحات اللسانية المستعملة عند دارسي اللغة العربية، وما لم يجرؤ باحث أو فريق من الباحثين على وضع معجم لساني عربي مختص، فإن جهود الترجمة تظل محكومة باجتهادات شخصية لكل باحث، أو لكل مجموعة محدودة من الباحثين".

ومن المفروض أن يكون المعجم سندا للباحث يوفر له المصطلحات التي هو بحاجة غليها، لكن الواقع يثبت نقيض ذلك، إذ تضيف المفاهيم مشكلات جديدة للقارئ، ومن بين هذه المصطلحات التي لم تستطع المعاجم العربية توحيدها بين الدارسين نجد:

أ- مصطلح « Pragmatique » هو من المصطلحات التي تجيد فيها التعدد، والتي لم يستطع المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أن يوحدها بين الدارسين، فنجد أن رابح بوحوش ونعمان بوقرة اعتمدا مصطلحا "التداولية"، وسعد عبد العزيز مصلوح اعتمد مصطلح "براغماتية" بدل مصطلح "تداوليات، ذرائعيات" ومصطلح Pragmatique في كل أحواله هو "منهج يبحث في الاستخدام المتميز للغة من خلال الدوافع للمتكلمين وردود أفعالهم والأنماط الاجتماعية".

ب-مصطلح (Diachronie)، فقد وضعت له مقابلات عربية عديدة فمثلا: في معجم حسن باكلا وآخرون يقابلونه بـ"التاريخي"، وعند المبارك يقابله بـ"تعاقبي"، "، وعند المسدي بـ"زماني"، وفي المعجم الموحد بـ"تزامنية".

ويعاني الدارسون من كيفية التعبير عن المصطلح الواحد في اللغة العربية، فهناك، مصطلحات قد عربت بصيغة عربية تتوافق مع أوزان أبنية اللغة العربية، وهي تندرج في إطار "المعرب" والمصطلحات قد عربت بالكتابة الصوتية دون إلحاقها بأحد الأوزان العربية وهي تندرج في إطار الدخيل.

**6- سبل علاج مشكلات المصطلح اللساني:**

من الضروري أن نسعى إلى معالجة هذه المشكلات التي تعصف بالمصطلح اللساني، وهذا لا يأتي إلا بإتباع جملة من الحلول والمقترحات التي تخفف من حدة هذا الوضع، وذلك بدراسة المصطلحات اللسانية دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضل عليها، إضافة إلى تسجيل نسبة شيوع كل منها (أي المستخدمين له تقريبا) وسنة بدء استخدامه-إن أمكن-ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوافرة لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه للتوصية، باستخدامه ونشره والاقتصار عليه أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أولا ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضل، واستبعاد المستهجن.

كما ينبغي معالجة قضية توحيد المصطلح ونشره المفضل منه على ثلاثة مستويات:

- المستوى القطري: إذ نجد تعددا في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.
- المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب مثلا في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية.
- المستوى القومي: هو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي.

**مراجع المحاضرة:**


1- اللسانيات العربية الحديثة-دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، سلسلة رسائل وأطروحات رقم4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق.

2- اللسانيات العربية-أسئلة المنهج، مصطفى غلفان، دار وورد الأردنية للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2013م، ص124.

3- تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم الثقافية "يونيسكو"، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أفريل 1987، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

4- قضايا لسانية وحضارية، منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1991م.

5- قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي وفرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984م.

6- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1424هـ-2003م.

7- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

8- قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، ومحمد الوادي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، سلسلة الندوات-12، 2000م.

9- اللسان العربي وإشكالية التلقي، حافظ اسماعيلي علوي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط1، آب/أغسطس، 2007م.

10- اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، أحمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1422هـ-2001م.

11- بحوث لغوية، أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي، العراق، ط1، 2006م.

# المحاضرة الثالثة عشر
# الصناعة المصطلحية
# وتقنياتها

**تمهيـــد:**

على غرار ما نجده في المجال المفرداتي من تمييز المعجمين بين المعجمية كعلم نظري لدراسة المفردات من شتى جوانبها تمهيدا صناعة القاموس،ن وبين صناعة المعاجم كممارسة تطبيقية تنتج لنا قواميس مختلفة، ورقية وإلكترونية، عامة ومتخصصة، نجد أيضا في الحقل المصطلحي تفريقا دقيقا بين العلم النظري "علم المصطلح" المنكب على تقديم التصورات النظرية والمنهجية لفعل الاصطلاح، وبين صناعة المصطلح كإجراء تطبيقي في هذا الحقل اللساني الجديد.

**1- مفهوم صناعة المصطلح:**

يقصد بصناعة المصطلح (Terminographie/Terminography) مختلف الإجراءات المنهجية والتطبيقية التي تسهم في عملية جمع مصطلحات علم محدد أو علوم مختلفة وتصنيفها، بلغة واحدة أو بلغات متعددة في معجم، أو فهرس إلكتروني أو مكتر أو مسرد.

أما علاقة النظرية المصطلحية بهذه الصناعة فهي علاقة توجيه وتصويب، ويتمثل البعد التوجيهي في ما تقدمه النظرية المصطلحية من مبادئ نظرية ومنهجية لتقنين عمليات جمع المصطلحات وتصنيفها وتعريفها ووضع مقابلاتها باللغات الأخرى، وغير ذلك مما هو وارد في باب تحقيق الكفايتين الوصفية والتمثيلية لآليات الصناعة المصطلحية.

أما البعد التصويبي فيخص جملة الاستدراكات على ما هو منجز من منتوجات هذه الصناعة، حيث ينصب الاهتمام على النظر إلى المشاكل المطروحة، وذلك بتطوير البحث في الخصائص النظرية للبنيات المصطلحية تطويرا يناسب تعدد الأهداف المتوخاة من الصناعة المصطلحية.

**2- أهداف الصناعة المصطلحية:**

يمكن تصنيف الصناعة المصطلحية في الجانب العملي النفعي للدرس المصطلحي، ذلك أنها تهدف إلى تحقيق غايات عدة نذكر منها:

- توفير المعطيات المصطلحية.
- تنظيم البيانات الخاصة بالموارد المصطلحية المعلومات المساهمة في توضيح مفهوم المصطلح.
- مساعدة الباحث عن دلالة مصطلح معين في مجال معرفي محدد على بلوغ ضالته بأقل ما يمكن من الجهد والوقت.

- بيان البعد النسقي لمفاهيم حقل معرفي معين من خلال تصنيف مصطلحاته، خاصة في حال التصنيف المفهومي.
- الإسهام الفعال في مجال الترجمة المصطلحية، خاصة في مجال الصناعة المصطلحية الاحادية اللغة، والمتعددة اللغات.
- توثيق المسار التاريخي للمصطلح، ذلك أن النشاط الصناعي يؤرخ ضمنيا لحياة المصطلح مما يساعد الباحث على التمكن من حركته وتتبع أشكالها في اللغة الواحدة.
- الإسهام في توحيد المصطلحات وتصنيفها معياريا.
- تمكين الباحث في قطاع معرفي معين أو المتخصص فيه من الإحاطة الشاملة بمختلف المترادفات المصطلحية، إلا أن هذه الغاية لا تتحقق إلا حين يكون منطلق الجمع والتصنيف غير معياري.

**3- مبادئ الصناعة المصطلحية:**

ترتكز الصناعة المصطلحية على طائفة من المبادئ التي تضمن لها تحقيق أهدافها، وتجعل المنتوج الصناعي المصطلحي منتوجا وافيا بحاجات مستعملي مصطلحات المعارف سواء أكانوا أفرادا أم هيئات أم منظمات، ومن هذه المبادئ نذكر ما يلي:

- لا يوجد في أي حقل من حقول المعرفة مرجع جامع لكل المصطلحات المستخدمة فيه، وعليه فإن الشروع في إنجاز منتوج صناعي مصطلحي في شكل معجم أو مكتر أو غير ذلك مما هو من مهمات هذه الصناعة يستوجب الإحاطة الشاملة بكل مصطلحات الحقل المعرفي المعين وتعريافته، وإذا تحقق هذا المطلب بات المنتوج الصناعي المصطلحي كافيا من الناحيتين التوثيقية والتمثيلية.
- اختيار منهجية محددة وواضحة في تصنيف المصطلحات من بداية إلى النهاية.
- تستوجب طبيعة المادة المصطلحية المصنفة سواء من حيث ضخامتها وكثرة مصادرها، أو من جهة الجهد الذي تستلزمه من عمليات حصرها وتصفيتها من الشوائب التي قد تعلق أثناء مرحلة الجمع أن يكون العمل جماعيا لا فرديا تتضافر فيه جهود اللغويين وأهل الاختصاص من خلال تشكيل مجموعات تتولى كل واحدة منها إعداد جزء محدد من المنتوج في جميع مراحل إنجازه.
- إذا كانت الحاجة ماسة إلى تعريف المفهوم بحكم ارتباط حياة المصطلح بنسق معرفي خاص، صار من اللازم عدم الاكتفاء بالمقابل المصطلحي الأجنبي خاصة في حال المنتوج الصناعي المصطلحي المتعدد اللغات.

**4- مناهج التصنيف المصطلحي:**

يقصد بمناهج التصنيف في صناعة المصطلحية المسالك المتبعة في ترتيب المداخل المصطلحية، وعموما فقد اشتهر في باب التصنيف المصطلحي منهجان رئيسان: منهج التصنيف الألفبائي ومنهج التصنيف المفهومي.

أ- **التصنيف الألفبائي:** يعد التصنيف الألفبائي أحد الأنواع الثلاثة للتصنيف الهجائي التصنيف الابجدي-التصنيف الألفبائي-التصنيف الصوتي، ويقضي هذا المنهج بترتيب المداخل المصطلحية تبعا لحروف الهجاء من غير التفات إلى الجذر أو الجذع، باعتبار صورها اللفظية وتبعا لسلسل حروفها، فما كان أوله همزة كان أوله همزة يتقدم في التصنيف على ما كان أوله حرف باء، وما كان حرف الثاني باء يتقدم على ما كان حرفه الثاني تاء، وهكذا على توالي حروف الهجاء وعلى هذا المنهج صارت معظم المعاجم العربية الخاصة قديما وحديثا، ككشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، معجم أكاديميا الطبي.

وعلى الرغم من انتشار هذا المنهج وشيوعه بين صناع المعاجم الخاصة إلا أنه لا يخلو من هنات: أنه لا يسمح بتمثيل الصورة النسقية للمفاهيم، بل إن بينه وبينها بونا شاسعا مما يعيق فهم دلالة المصطلح فهما نسقيا ويحول دون تحديد موقعه داخل الشبكة التي ينتمي إليها، إنه على حد تعبير أوروبي (الفوضى المنظمة).

ب-**التصنيف المفهومي:** يقصد به ترتيب المصطلحات ترتيبا يخضع للعلاقات المنطقية والوجودية التي تتحكم في البناء العام للنسق المصطلحي، معنى هذا أن التصنيف يجب أن يتأسس أولا، على معرفة المصنف بالعلاقات المذكورة، نحو علاقة النوع بالجنس وعلاقة الجزء بالكل.

ويأخذ المنهج المفهومي أهميته من قضيتين اثنتين:

- لا تبرز قيمة المصطلح في صورته اللفظية أو شكله الخارجي وغنما في ما يدل عليه من مفهوم وبما أن وظيفة الأنساق المفهومية هي ترتيب للأفكار وتنظيمها، فقد وجب أن يعكس التصنيف المصطلحي هذا الترتيب وإلا انعدمت الصلة بينهما.
- إن طريقة البحث المصطلحي طريقة أنوماسيولوجية، تنطلق من المفاهيم إلى المصطلحات على خلاف طريقة البحث المعجمي التي توصف بأنها سماسيولوجية، لانطلاقها من الكلمات في اتجاه المعاني.

**5- أنماط التصنيف:**

يمكن التمييز في مجال الصناعة المصطلحية بين أنماط متباينة من التصنيف وذلك باعتبارات مختلفة:

- فاعتبار الانتماء المعرفي للمصطلحات المصنفة يتم التفريق بين التصنيف المتعدد التخصصات والتصنيف أحادي التخصص.
- وباعتبار عدد اللغات المستخدمة في المداخل المصطلحية يتم التفريق بين التصنيف المتعدد اللغات والتصنيف أحادي اللغة.
- وباعتبار المدة الزمنية التي يغطيها التصنيف يتم التمييز بين التصنيف الآني والتصريف التاريخي.
- وباعتبار طبيعة الفئة المستهدفة من المنتوج الصناعي المصطلحي يتم التمييز بين التصنيف المبسط والتصنيف المعمق.
- التصنيف بالاعتبار اللغوي: نميز في مجال الصناعة المصطلحية مسارد وفهارس ومعاجم منها ما هو أحادي اللغة ومنها ما هو ثنائي اللغة ومنها ما هو متعدد اللغات، وإذا كان النوع الأول لا يستلزم متطلبات خاصة أو نوعية مما سبق ذكره حين الحديث عن مبادئ الصناعة المصطلحية، فإن الأمر على خلاف ذلك في النوعين الآخرين، ونمثل لهذا الوضع ما يلي:
- إن مصنف المداخل المصطلحية لقطاع معرفي معين باللغتين العربية والانجليزية أو بالعربية والانجليزية والفرنسية أو بأية لغات أخرى لا يكتفي بجمع المادة المصطلحية من النصوص المكتوبة بإحدى لغات التصنيف، بل يسعى إلى جمعها من كل النصوص المتخصصة المصوغة بلغات التصنيف جميعها حتى يتحقق في صناعته التقابل الكلي بين المصطلحات الموضوعة باللغات المختلفة المحلية على المفهوم نفسه.
- إن التطورات المعرفية التي تتحقق في بعض البلدان دون أخرى تنعكس حتما على اللغة، وهنا وجب أن يكون الصانع المصطلحي على بينة من آليات التوليد المصطلحي حتى يتسنى له سد الثغرات التي قد يجدها في الذخيرة المصطلحية المصوغة بإحدى لغات التصنيف.
- التصنيف بالاعتبار المعرفي: يميز في مجموع منتوجات الصناعة المصطلحية، قديما وحديثا، بين نمطين من التصنيف المصطلحي باعتبار الانتماء المعرفي للمصطلحات المصنفة، وفي هذا الإطار نجد تصنيفات يعتمد فيها إلى ترتيب مصطلحات علوم مختلفة، وأخرى تختص بمصطلحات قطاع معرفي واحد.

- التصنيف بالاعتبار الزمني: تخت لف منتوجات الصناعة المصطلحية من جهة المدة الزمنية التي تحصر المصطلحات المصنفة، وفي هذا السياق نميز بين التصنيف التاريخي والتصنيف الآني لمصطلحات حقل معرفي خاص، فإذا كان التصنيف الآني يقتصر في الإطار التعريفي للمصطلح على ذكر الخصائص التي انتهى إليها مفهومه إبان مرحلة التصنيف، فإن التصنيف التاريخي يتتبع مراحل هذا النمط في كونه يعكس، أكثر من التصنيف الآني، الواقع الموضوعي للمفاهيم، فهذه لا تكاد تستقر على حل حتى يصيبها التبدل والتغير، وتلك خاصية المعارف الإنسانية جملة وتفصيلا.
- التصنيف بالاعتبار التداولي: يقضي الاعتبار التداولي بوجوب التمييز بين نمطين من التصنيف بحسب نوعية الفئة المستهدفة من إنجاز المنتوج يجب أن يتلاءم التعريف الصناعي المصطلحي ويظهر هذا التمييز بكيفية واضحة في الإطارات التعريفية على الخصوص، إذ أن معنى هذا أن المنتوج الصناعي المصطلحي ينسجم مع حاجات فئات المستعملين للمنتوج المصطلحي ومستواهم المعرفي يجب أن يعكس مضمونه الغرض التداولي من وضعه وإلا فإنه لن يشبع حاجات أية فئة.

**6- آليات تطوير الصناعة المصطلحية:**

شهدت بداية العقد الثامن من القرن الماضي تحولا نوعيا في عمليات جمع مصطلحات القطاعات المعرفية وتصنيفها، وذلك في سياق معجمي عام وقد ظهرت ملامح هذا التحول باستخدام الوسائل التقنية المعاصرة، وعلى رأسها الحاسوب، نظير ما أصبح يوفره الحاسوب من مزايا في مجال الصناعة المصطلحية:

- إنجاز معاجم متخصصة بدقة متناهية وبأقصى ما يمكن من السرعة.
- توفير الإرهاق والتعب.
- ربح مصاريف باهظة.

لقد فتح ولوج الحاسوب إلى الصناعة المصطلحية آفاقا هائلة في مجالات جمع المصطلحات وتدوينها وتصنيفها وتخزينها مليار من الحروف، وعلى هذا الأساس أصبح بإمكان الحاسوب مثلا، أن يخزن ما يزيد على يمكن أن يستوعب 470 مليون كتاب أي بمعدل مائتي صفحة لكل كتاب، إذ لم يعد الحاسوب مجرد آلة مساعدة بل تحولت إلى عمق النظرية المصطلحية حيث صار نظاما من الأنظمة التي تشكل في مجموعها البناء المصطلحي.

**7- تقنيات الصناعة المصطلحية:**

وهي الجوانب المنهجية في بناء أي منتوج مصطلحي: معجم، مسر، مكنز، بنك مصطلحات، ومن جملة الآليات التي تلتزم نذكر:

- تحديد الحقل الفعلي للمعجم المتخصص.
- حقل المعلومات التقنية: الجذاذات ولغاتها.
- حقل المصطلح الرئيس.
- حقل التعريفات والسياق.
- التعابير الجاهزة: استعمال مع فعل أو اسم أو صفة (يتكون، يقع).
- حقل العلاقات: التضاد، الترادف، الاشتراك.
- المعلومات الصرفية: الجذر، الوزن، المشتقات، الزيادة، الشكل.
- المعلومات النحوية: مركب، جمع.
- أسلوب الوضع: (تراثي، حديث).
- ضوابط الاستعمال: توحيد، شيوع، المجال الجغرافي.
- التوثيق والبيانات التوضيحية.
- قواعد المصادر والمراجع.

**مراجع المحاضرة:**


1- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.

2- المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2004م.

3- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

4- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.

5- علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ترجمة: ريمة بركة، مراجعة: بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012.

6- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.
7- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.
8- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد امطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

# المحاضرة الرابعة عشر
# توظيف التراث في ترجمة المصطلح

**تمهيـــد:**

لكل أمة من الأمم تراث أصيل تسعى لاستثماره في نهضتها العلمية، والأمة العربية الإسلامية بتاريخها الحافل بالإنجازات العلمية، والابتكارات المعرفية حازت قصب السبق في عدة علوم وتقنيات، فقد قادت الحضارة العالمية في العصور الوسطى لقرون عديدة، ولكن في العصر الحديث، وتحت جملة من الظروف السياسية والتاريخية والثقافية، تراجع الإنتاج الفكري والعلمي العربي، وصارت زمام الأمور بيد أوربا وأمريكا، وهنا كان لزاما على اللغويين والمصطلحين العرب الرجوع إلى منابع نهضتهم واستخراج المصطلحات التراثية من مصادرها ،وبعثها من جديد من شتى المجالات المعرفية، الإنسانية منها والدقيقة.

**1- أسباب إهمال المصطلح التراثي:**

ترجع أسباب إهمال المصطلح التراثي لدى العرب المحدثين إلى:

- حالة الاستعجال التي فاجأت رواد النهضة الفكرية العربية وغمرها بسيل جارف من المفاهيم الحضارية والعلمية لم تسمح لهم بالبحث في التراث العربي، مكتوبة ومنطوقة، عن المصطلحات التي تعبر عن تلك المفاهيم سواء أكانت موجودة أيام ازدهار الحضارة العربية ولها مقابلات جاهزة، أم كانت جديدة ويمكن أن توجد لها مصطلحات مناسبة في تراثنا اللغوي، مما أدى إلى انقطاع الصلة بين العرب.
- لقد تعرضت المصطلحات العربية لفترة طويلة من عدم الاستعمال الفعلي فتجاوزها رواد النهضة العربية كأنما لم تكن موجودة أصلا، وعمدوا إلى توليد مصطلحات جديدة أو افتراض المصطلحات المطلوبة من اللغات الحية الأخرى.
- على الرغم من اتجاه نية المثقفين العرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الاستفادة من المصطلحات التراثية، فغن ذلك لم يكن بالإمكان لأن مصادر تلك المصطلحات لم تكن في متناول أيديهم فالمصطلحات مبثوثة في كتب التراث العربي، وهي ليست مطبوعة أو منشورة آنذاك وليست جاهزة للطبع.
- لم يكن المصطلح التراثي كله سليم الوضع، شائع الاستعمال، خاليا من الشوائب والعيوب، إذ أن طائفة من المصطلحات العربية التراثية هي الأخرى وضعت في عجالة أو انتقلت من البيزنطية أو الفارسية أو اليونانية لم تثبت في الاستعمال وعدل الناس عنها إلى مصطلحات دخيلة.

- التقدم العلمي في المائة سنة المنصرمة فاق بمخترعاته ومبتكراته من حيث الكم على الأقل جميع المنجزات العلمية للقرون الماضية، ولهذا يمكن القول بأنه إضافة إلى الأسباب السابقة يجد المصطلحي العربي نفسه عاجزا عن العثور على المصطلحات التراثية التي تعبر عن هذه المفاهيم الجديدة كل الجدة.

**2- آليات استغلال التراث العربي:**

إن الاستفادة من التراث تستلزم معرفة جيدة لهذا التراث، وذلك من خلال:

- معرفة كافية لهذا التراث.
- إعداده الإعداد العلمي الذي يسمح باستثماره، من توثيق وتحقيق ونشر.

يصف الشاهد البوشيخي وضع التراث العلمي العربي بدقة أكبر في قوله: تراث معد علميا فهو موثق محقق مكشف-وقليل ما هو، وتراث غير معد، وهو محتاج غلى تكشيف.

تراث مطبوع، وهو حسب تقديرات الخبراء في التراث أقل الموجود، وكله ينقصه التوثيق وتراث يحتاج إلى تحقيق-وإن كتب انه محقق، واغلبه.

تراث مخطوط، وهو حسب تقديرات الخبراء أكثر الموجود، وكله محتاج غلى طبع ونشر، ومراكز وجوده في العالم غير محصورة، والمعلوم منها عدد غير مفهرس المحتوى، والمفهرس منها عدد منه غير دقيق.

**3- اتجاهات الاهتمام بالمصطلح التراثي:**

بدأت العناية بالمصطلح التراثي، في إطار اتجاهين اثنين:

أ- الاتجاه المنادى بضرورة إحياء التراث العربي الإسلامي والنهوض بأعمال جمعه وتحقيقه وطبعه ونشره حتى يتبو المكانة اللائقة به، ويشكل جسرا يربط حاضر الأمة بماضيها، ومن أنصار هذا الاتجاه من ذهب إلى الاستمرار في تحقيق وإخراج التراث العلمي العربي في الطب والفلك والحساب وغيرها.

ب-الاتجاه المنادي بضرورة تعريب كل مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسات التعليم بكل مراحله: الأساسي، والإعدادي والثانوي والعالي، استكمالا لسيادة البلاد وتثبيتا لهويتنها الوطنية وبناء لشخصية أفرادها وفعاليتها العلمية، أن تسعى إلى توعية أطرنا العلمية والبحثية، وحثها على النهوض بواجبها المقدس، والمتمثل في استعمال اللغة العربية في التدريس والبحث.

4- **عوامل ثراء المصطلح التراثي:**

تضافرت ثلاث عوامل رئيسية في بناء هذا الثراء في جل قطاعات المعرفة التراثية:

أ- **العامل اللغوي:** أن اللغة العربية أطول اللغات الحية عمرا، فإذا كانت اللغة الانجليزية الحديثة التي يفهمها الإنجليزي لا يزيد عمرها على مئتي عام، فإن عمر اللغة العربية التي نستوعبها دونما جهد أو عناء ينيف على الألفي حول اللغة العربية هي الوحيدة من بين اللغات المدنية الإنسانية في العالم القديم التي كتب لها أن تبقى على قيد الحياة، وهذا العامل الكمي منح العربية تراكما معرفيا غامرا وذخيرة مصطلحية هائلة، هو قيام العرب منذ القرن السابع للميلاد بحمل رسالة الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها، فاتحين.

ب-**العامل الجغرافي:** أدى إلى إغناء التراث العربي بالمصطلحات الحضارية المتنوعة...ومهاجرين ومتاجرين فرزخت باضطلاع العرب المسلمين بالريادة العلمية والفكرية في العالم لفترة طويلة.

ت-**العامل الثقافي:** إن الثراء العربية بمصطلحات العلوم والفنون والآداب أضحت آنذاك أغنى اللغات مصطلحا كما كانت أثراها معجما وابدعها نحوا ومن ثمة انصرفت جهود العلماء إلى العناية بالمصطلح التراثي العربي.

5- **مسوغات توظيف المصطلح التراثي:**

- نجاح تجربة الغرب.
- نجاح تجربة بعض العرب المعاصرين.
- مد الجسور بين الفكر العربي القديم وبين الفكر الحديث.
- الإسهام في توحيد المصطلح العربي المعاصر.
- تمرير الخطاب العلمي، بتيسير عمليتي القراءة والفهم على المتلقي في العالم العربي، ونشر الفكر المعاصر في الجامعات والمؤسسات التعليمية.

6- **شروط توظيف المصطلح التراثي:**

يمكن تحديد مفهوم التوظيف بالقول التراث تعطلت وظيفته جزئيا أو كليا والمقصود بإسناد وظيفة جديدة له يرتبط بشرطين اثنين:

أ- أن تكون وظيفته التي كانت له في منظومته القديمة قد تعطلت أو كادت تتعطل.

ب-وأن يتم إدماجه في منظومة علمية جديدة.

فمضمون الشرط الأول أن المصطلح التراثي المؤهل للتوظيف أكثر من غيره هو المصطلح الذي ضعف بعد قوة إما في الاستعمال أو في درجة الاصطلاحية أو فيهما معا، لأنه يعسر توظيف المصطلح القديم بنجاح إذ ظل محتفظا بقوته الاصطلاحية في منظومته القديمة وبقوته في الاستعمال داخل هذه المنظومة، إذ في هذا الحال يظل حضور مفهومه قويا في الأذهان بدرجة لا تسمح باستحضار أي مفهوم جديد يسند غليه.

ومضمون الشرط الثاني أن يكون المصطلح التراثي قابلا للاندماج مفهوميا في المنظومة العلمية الجديدة، إذ لا يمكن أن يتحقق توظيف ناجح للمصطلح القديم ما لم يتحقق إدماجه في نسق مفهومي جديد داخل منظومة علمية جديدة، ويقوم ذلك عائقا يسبب تضارب بين المفاهيم تكون الغلبة فيه، عامة للمفهوم القديم، ويترتب عن الإخلال بالشرط الأول أمام تمثل القديم كما هو، وتمثل الجديد كما هو.

كما يترتب عن الإخلال بالشرط الثاني عزلة المصطلح بمفهومه الجديد عن نسقه وعن منظومته العلمية، فيقصر عن أداء وظيفته المسندة غليه.

**7- خطوات توظيف المصطلح التراثي:**

يمكن استثمار التراث من خلال:

- استقراؤه استقراء تاريخيا وصفيا شاملا كاملا في جميع نصوصه واختصاصاته، وتصنيفه تصنيفا علميا حديثا لضبط ميادينه كما وكيفا.
- تكوين مصطلحين واصطلاحين تراثيين متخصصين فيه للاستفادة منه بالتعاون مع الاختصاصيين في الميادين العلمية.
- إنشاء المكتبة المصطلحية التراثية العربية، وتزويدها بالوصائل والمعدات الأساسية لتوظيف ذلك التراث، ونضره فثراء المعجم الاصطلاحي العربي وتطويره.

**8- الاستعمال جزء من التوظيف:**

إن الاستعمال جزء من التوظيف رهينة باستعماله، ومهما بذل من جهد لتوظيف المصطلح التراثي فإن حياة أي مصطلح متوخاة من هذا التوظيف، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال:

- استعمال المصطلح الذي جرى توظيفه والترويج له في المؤسسات التعليمية والجامعية، وفي وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والمرئية، وفي المؤلفات والكتب المدرسية، وفي الأنشطة الثقافية والعلمية المختلفة.

- تعزيز استعمال اللغة العربية في شتى مجالات الحياة لضمان محيط مناسب لرواج المصطلح العربي وتطوره.

**مراجع المحاضرة:**


1- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

2- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

3- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.

4- المصطلح العلمي عند العرب-تاريخه ومصادره ونظريته، محمد حسن عبد العزيز، دار الهاني للطباعة، القاهرة، 2000م.

5- المصطلح العلمي في اللغة العربية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ-2010م.

6- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سورية، ط1، 2007م، ج3.

7- ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، شعبة الدراسات الإسلامية سايس-فاس، ومعهد الدراسات المصطلحية ظهر المهراز-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996.

# قائمة المصادر والمراجع


1- المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات، يوسف مقران، دار مؤسسة رسلان لطباعة والنشر، سوريا، دمشق، ط1، 2007

2- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

3- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م.

4- الاشتقاق، عبد الله أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ط، 1956م.

5- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1429هـ-2008م.

6- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط3.

7- بحوث لغوية، أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي، العراق، ط1، 2006م.

8- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ج1.

9- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضي الزبيدي، تحقيق: عبد المنعم خليل ابراهيم وكريم سيد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1427هـ-2007م، ج، ص123.

10- تأسيس القضية الاصطلاحية، إعداد مجموعة من الأساتذة، بيت الحكمة، تونس، ط1، 1989م.

11- الترجمة والتعريب، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002م.

12- الترجمة والتواصل، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.

13- الترجمة والمصطلح، السعيد بوطاجين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ-2009م.

14- الترجمة، التعريب والمصطلح، بوبكري فراجي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، د ط، 2004م.

15- تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، سميح أبو مغلي، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

16- التعريب في القديم والحديث، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، د ط، 1990م.

17- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، البشير التهالي، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ-2007م.

18- التعريف المصطلحي-دراسة في ضوء المصطلحية الحديثة، حميدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2019.

19- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ-2003م.

20- تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلوم الثقافية "يونيسكو"، وقائع ندوة جهوية، الرباط، أفريل 1987، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

21- تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، الجيلالي حلام، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 1999.

22- الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، محمد علي الزركان، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1، 1998م.

23- الخصائص، أبو الفتح عثمان أبن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، ط4، 1990م.

24- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، شحادة الخوري، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سورية، ط1، 2007م.

25- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط9، 1981م.

26- دور مجامع اللغة العربية في التعريب، إبراهيم الحاج يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 2002م، ص77-89.

26- العربية والحداثة أو الفصاحة الفصاحات، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.

27- علم المصطلح-أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

28- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، شارك في إعداده: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، د ط، 2005م.

29- علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ترجمة: ريمة بركة، مراجعة: بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1، 2012.

30- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربي، ممدوح خسارة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.

31- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1981م، ج1.

32- فصول في علم اللغة التطبيقي، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008.

33- قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي وفرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984م.

34- قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، ومحمد الوادي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، سلسلة الندوات-12، 2000م.

35- قضايا لسانية وحضارية، منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1991م.

36- قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، جامعة وجدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم24، سلسلة ندوات ومناظرات-3-، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1998.

37- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوي)، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط2، 1419هـ-1998م.

38- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د ط، 1413هـ-1996م، ج1.

39- اللسان العربي وإشكالية التلقي، حافظ اسماعيلي علوي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط1، آب/أغسطس، 2007م.

40- اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 48، 1999م.

41- اللسانيات العربية-أسئلة المنهج، مصطفى غلفان، دار وورد الأردنية للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2013م، ص124.

42- اللسانيات العربية الحديثة-دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، سلسلة رسائل وأطروحات رقم4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق.

43- اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، أحمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1422هـ-2001م.

44- مجلة المصطلح، جامعة تلمسان، العدد02، فبراير 2003م.

45- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934-1984)، شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 1404هـ-1984م.

46- مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، لعبيدي بوعبيد الله، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012م.

47- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبان، ط1، 1418هـ-1998م، ج1.

48- المصطلح العربي-البنية والتمثيل، خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ-2011م.

49- المصطلح العلمي عند العرب-تاريخه ومصادره ونظريته، محمد حسن عبد العزيز، دار الهاني للطباعة، القاهرة، 2000م.

50- المصطلح العلمي في اللغة العربية، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر، دمشق، ط1، 1431هـ-2010م.

51- المصطلح في اللسان العربي-من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدار للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

52- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، الأمير مصطفى الشهابي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1995م.

53- المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ماريا تيريزا كابري، ترجمة: محمد امطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

54- المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2004م.

55- المصطلحية، هيربت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت، ط1، 2000م.
56- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، باريس، 1989.
57- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: ابراهيم أنيس وآخرون، إشراف: حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، ط2، د ت، ج1.
58- المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظرية التربوية الحديثة، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، الجزائر، د ط، 2010م.
59- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1427هـ-2006م.
60- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1998م.
61- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
62- المقدمة (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2004م.
63- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006،م، ج1.
64- المناهج المصطلحية-مشاكلها التصنيفية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010.
65- منهاج المترجم، محمد الديداوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م.
66- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
67- ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، شعبة الدراسات الإسلامية سايس-فاس، ومعهد الدراسات المصطلحية ظهر المهراز-فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996.